# أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية *

**دكتور/ أحمد محمود يوسف**
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة القاهرة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

## ملخص

يحظى موضوع التغير في التقديرات المحاسبية وأثره على دلالة القوائم المالية المنشورة باهتمام الفكر المحاسبي سواء على مستوى الهيئات المهنية، الممارسين للمهنة، أو مستخدمي هذه القوائم لما لهذه التقديرات من تأثير على درجة إفصاح القوائم المالية، والذي يؤثر بدوره على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لها تحقيقاً لما يعرف بالرشد الاقتصادي عند اتخاذ القرارات.

ولقد اهتم البحث الحالي باستعراض بعض السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية، وما يتعلق بها من اتجاهات حديثة تضمنها الفكر المحاسبي، كذلك يتناول البحث أهم العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف التقديرات المحاسبية، والتي تضمنتها بعض الأبحاث والدراسات في هذا المجال. ثم انتقل البحث إلى بيان أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على درجة إفصاح القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم، وأثر ذلك على ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية Creative Accounting.

وأخيراً تناول البحث أهمية دراسة بعض الاختلافات الجوهرية للسياسات المحاسبية في بعض الدول عند معالجة بعض البنود. وأهمية ذلك لتحسين القابلية لمقارنة الإفصاحات والمعلومات المحاسبية، في ضوء الاهتمامات المختلفة، في العديد من الدول في ظل النظام الاقتصادي الجديد والذي يتسم بالعولمة وتدفق الاستثمارات بين الدول، بما يحقق مرونة القياس المحاسبي.

* تاريخ قبول البحث للنشر ١٦/ ١٠/ ١٩٩٩م.

## (١) المقدمة :

يحظى موضوع التغير في التقديرات المحاسبية Accounting Estimates وأثره على دلالة القوائم المالية المنشورة Financial Statements باهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الهيئات المهنية Professional Institutions، الممارسين للمهنة The Practitioners، أو مستخدمي هذه القوائم، وذلك لما لهذه التقديرات من تأثير على درجة إفصاح القوائم المالية، والذي قد يؤثر بدوره على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لها، والتي يسعى كل منها لتحقيق ما يعرف بالرشد الاقتصادي عند اتخاذ القرارات.

لقد اهتمت الدراسات المحاسبية بتناول مدى تأثر المحاسبة بالبيئة المحيطة بها من ظروف اقتصادية، اجتماعية، وقانونية، وقيود ومؤثرات تتغير من وقت لآخر، وذلك من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للأرقام المحاسبية الواردة في القوائم، ومن خلال مفاهيم وأساليب متعددة لها تأثير في اختيار السياسة المحاسبية المناسبة.

أشارت دراسة إيتكن وجانس عام ١٩٩٤ [1] إلى أهمية الاتفاقيات المتعلقة بالمكافآت كمحدد لاختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة، كما أوضحت دراسة بنكس وواسلي عام ١٩٩٤ [2] أن هناك علاقة بين كل من الانتهاز الإداري Managerial Opportunism، وإدارة الأرباح Earnings Management وبين التعاقد الكفء في التأثير على اختيار السياسة المحاسبية أو تغييرها سواء كان ذلك بشكل تطوعي Voluntary أو بشكل إلزامي Mandatory. كما أوضحت دراسة كاثي ومارك عام ١٩٩٦ [3] أن تزايد الخطأ في التقديرات المحاسبية ينعكس أثره على كل من الرأي الفني لعملية المراجعة والمستوى المرتفع لعدم التأكد الكامن في التقدير.

لقد أصبح واضحاً أهمية تطور الإفصاح المحاسبي من إفصاح وقائي إلى إفصاح إعلامي في ظل النظم الاقتصادية المعاصرة، وبما يدعم دور القوائم المالية كأداة فعالة للاتصال والتفاعل بين المنشأة والبيئة المحيطة، وطبقاً للبيان الأساسي لنظرية المحاسبة والصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبة عام ١٩٩٦ أشار إلى "أن المعلومات المحاسبية تعتبر الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة

إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة". ولقد أشارت دراسة ليندا عام ١٩٩٧ [4] إلى أن التقديرات المالية ليست فقط من صنع الإدارة وإنما هي في الحقيقة من صميم العمل الإداري الكفء لارتباط قرارات الوحدة واعتمادها على تقديرات التكلفة والتقديرات الأخرى التي تعطي صورة شاملة عن نشاط الوحدة وقدرتها على الاستمرار والبقاء Survivability. أما دراسة إمهوف عام ١٩٩٧ [5] فقد أشارت إلى أهمية الرسملة البناءة Constructive Capitalization لعقود الإيجار التشغيلي، وأثرها على كل من الدخل من التشغيل (قبل الفوائد) وصافي الدخل. وقد تعرضت دراسة توماس وآخرون عام ١٩٩٨ [6] إلى أهمية اختبار دقة التقديرات التي تعدها المنشآت والخاصة بالمنافع لما بعد التقاعد، من خلال تكوين المخصصات اللازمة لمقابلتها، وقد أشارت الدراسة إلى أن التقديرات الإدارية تأخذ إما شكل مقادير محددة Specific Amounts أو مدى معين Specifie Range.

يتضح أن الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات التي تضمنها الفكر المحاسبي ركزت على جوانب متعددة وهامة لأثر التقديرات المحاسبية على دلالة وإفصاح القوائم المالية. ولقد تزايد الاهتمام بهذا الدور في الفترة الأخيرة مع الظروف الاقتصادية الدولية وما يتسم به النظام العالمي المتطور من نمو الاستثمارات لمنشآت متعددة الجنسيات، ومن هنا ظهرت أهمية وضع استراتيجية شاملة عند إعداد التقديرات، خاصة إذا كانت هناك رغبة في تأمين الاحتياجات التمويلية للمنشأة من الخارج، وهو ما أشارت إليه دراسة باركنسون عام ١٩٩٨ [7]، وقد دعم هذا الاتجاه ما أشارت إليه دراسة ويتمان وآخرون عام ١٩٩٨ [8] من أن اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن اتباعها في ظل التشريعات والنظم المختلفة لتقدير بعض العناصر الواردة في القوائم المالية والتي قد تختلف من دولة لأخرى، يؤدي إلى آثار مختلفة على الربح المحدد في ظل كل منها، وبالتالي فقد دعت الدراسة إلى ممارسة مزيد من الضغوط الدولية من قبل الهيئات المهنية لتحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. وقد أشارت دراسة هوب وفريزر عام ١٩٩٩ [9] إلى أهمية قيام مديري المنشآت على تقييم الاستراتيجيات البديلة واتخاذ القرار المناسب في إعداد التقديرات المحاسبية.

يحاول هذا البحث تحليل المفاهيم وبعض السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية، وما يتعلق بها من اتجاهات حديثة تضمنها الفكر المحاسبي من حيث المفهوم والطرق المستخدمة في ذلك. كذلك يتناول البحث أهم العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف التقديرات المحاسبية، والتي تضمنتها بعض الأبحاث والدراسات في هذا المجال. ثم ينتقل البحث إلى توضيح وبيان أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم.

## (٢) منهج ومراحل البحث :

نظراً لأن موضوع البحث يغلب على العديد من جوانبه العامل التحليلي للمتغيرات التي تؤثر في إعداد التقديرات المحاسبية، فإن الباحث استخدم المدخل المقارن من خلال استقراء وتحليل الدراسات العلمية السابقة والتي تضمنها الفكر المحاسبي. ويحاول البحث تحليل أثر الطرق المختلفة على تقديرات البنود ذات التأثير على القوائم المالية. ومن ثم فإنه يتم تحليل العوامل التي ترتبط بكل جانب من جوانب تقديرات القيم المحاسبية لبيان أثرها على القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم. ويهدف البحث إلى بيان مدى الاختلاف أو الاتفاق في الممارسات المحاسبية بين المنشآت بعضها البعض، في مجال اتباع السياسات المحاسبية المختلفة، لتقدير البنود الواردة بالقوائم المالية، وبالتالي الوقوف على مدى الاتفاق أو الاختلاف الجوهري بين هذه الممارسات العملية في التقديرات المحاسبية.

ويتضمن البحث مرحلتين أساسيتين هما :

### أولاً : دراسة وتحليل الأسس والمحددات المؤثرة في إعداد التقديرات المحاسبية :

يتناول هذا الجزء توصيف للمبادئ والسياسات المحاسبية المتفق عليها، والتي يمكن الأخذ بها عند إعداد التقديرات المحاسبية، أخذاً في الاعتبار البدائل المتاحة من هذه السياسات. كما يهدف هذا الجزء إلى تحديد اتجاهات التأثير لهذه التقديرات على القوائم المالية في ظل المحددات العامة - ظروف اقتصادية عامة - أو محددات خاصة بطبيعة البند أو المنشأة.

**ثانياً : دراسة أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية :**

يهتم هذا الجزء بتناول أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية والناتج من اتباع سياسات محاسبية بديلة وذلك على أهمية ما تفصح عنه القوائم المالية في ضوء احتياجات الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، ثم تحديد أهم الاختلافات في معالجة بعض البنود الواردة في القوائم المالية بين بعض التشريعات المختلفة، مقارنة بالمعايير الدولية للمحاسبة - الأمر الذي يفتح المجال أمام ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية Creative Accounting في تقدير البنود وعرضها بالقوائم المالية.

## (٣) الأسس والمحددات المؤثرة في إعداد التقديرات المحاسبية :

يتناول هذا الجزء من البحث توصيفاً لمفهوم التقديرات المحاسبية، والأسس والسياسات التي يمكن اتباعها في إعدادها، والاختلاف في التقديرات المحاسبية، ثم تحديد بعض السياسات المحاسبية البديلة والمتفق عليها والتي يمكن الأخذ بها عند تقدير عناصر بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي تؤدي إلى تقديرات محاسبية مختلفة لهذه البنود، ثم أخيراً الإشارة إلى بعض المحددات الخاصة والعامة والتي قد ترتبط ببعض البنود، وأثرها على عملية إعداد التقديرات من خلال تأثيرها على القائمين بعملية الإعداد في اختيار سياسة محاسبية دون أخرى.

### ١/٣ مفهوم التقديرات المحاسبية :

تعتبر القوائم المالية التي تلزم المنشآت بإدراجها ضمن تقريرها السنوي جزءاً أساسياً من المعلومات التي يحتاج إليها قراء هذا التقرير. وقد لا يكون بالإمكان قياس كثير من بنود البيانات المالية بدقة وبالتالي لابد من تقديرها، وذلك نتيجة لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط المنشأة، أو المخاطر الناتجة عن تجميع البيانات المحاسبية في مجموعات معينة وهو ما أشارت إليه دراسة ريتشارد عام ١٩٩٧ [10]، ومن ثم تخضع التقديرات المحاسبية للتغيرات المرتبطة بالواقع العملي للبيئة المحيطة سواء من حيث :

- نشأة ظروف جديدة.
- زيادة الخبرة بالظروف السائدة.
- توافر معلومات حديثة.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) تحت المعيار رقم (١٨) في عام ١٩٩٣ [11] والخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية.

وقد أوضحت بعض الدراسات أهمية التقدير والاجتهاد والأحكام الشخصية، التي تبنى على أحدث المعلومات المتاحة في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها، بما يحقق التزاوج بين الفكر المحاسبي والواقع العملي لممارسة مهنة المحاسبة، وبحيث يمكن التوصل إلى تقديرات محاسبية مناسبة للتدفقات النقدية المستقبلة، والقيمة العادلة لأصول المنشأة، وهو ما أشارت إليه دراسة جيل وجيري عام ١٩٩٧ [12].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن استخدام التقديرات المناسبة يعتبر جزءاً أساسياً من عملية إعداد القوائم المالية، كما يجب مراجعة هذه التقديرات إذا ما توافرت الحالات الآتية :

- تغير الظروف التي اعتمد عليها عند إعداد هذه التقديرات.
- توافر معلومات جديدة لاحقة.

ويرتبط بالتقديرات المحاسبية السياسات التي قد يقترح اتباعها في تقدير بعض العناصر وإظهارها بالقوائم المالية، ومن ثم يكون من المناسب بيان أثر هذه السياسات على دلالة القوائم المالية.

يُظهر الشكل رقم (١) توصيفاً مبسطاً للعلاقة بين السياسات المحاسبية والقوائم المالية :

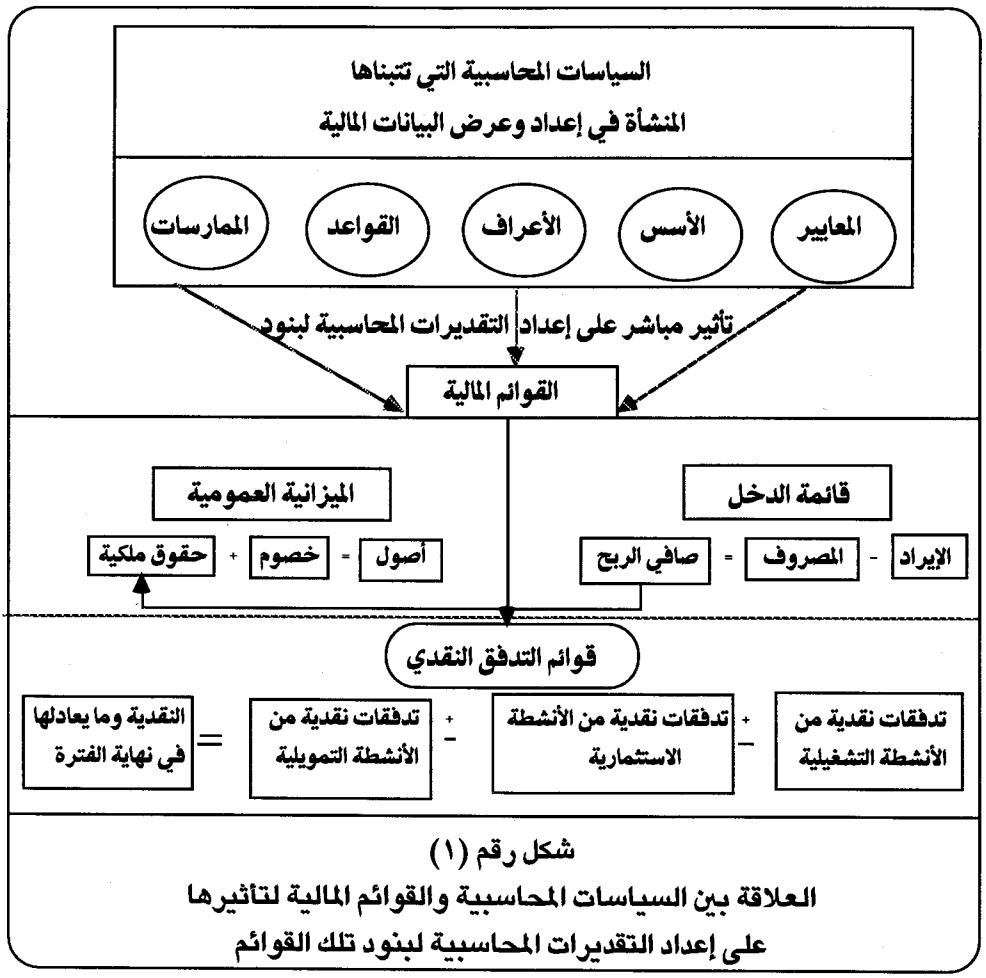


شكل رقم (١)
العلاقة بين السياسات المحاسبية والقوائم المالية لتأثيرها
على إعداد التقديرات المحاسبية لبنود تلك القوائم

وعلى ذلك يمكن تبويب تأثير هذه التقديرات حسب البند المالي والمحاسبي الأساسي الذي تؤثر فيه. ولقد أوضح المعيار الدولي للمحاسبة (8) IAS المعدل في عام ١٩٩٣ إلى احتمال أن تكون هناك صعوبة في التمييز بين التغير في السياسة المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية وفي هذه الحالة يعالج التغير على أساس كونه تغيير في التقدير المحاسبي يتطلب إفصاحاً مناسباً، ولذا فقد أشار في الفقرة رقم (٤٤) إلى أن ما يلي لا يعتبر تغييراً في السياسة المحاسبية :

أ - تبنى سياسة محاسبية بشأن أحداث أو عمليات تختلف في جوهرها عن أحداث وعمليات سابقة.

ب - تبنى سياسة محاسبية جديدة لأحداث أو عمليات لم تحدث سابقاً.

ويرتبط بالتغير في التقديرات المحاسبية ضرورة إظهار أثر هذا التغير في التقديرات المحاسبية على تحديد صافي نتيجة الأعمال مع مراعاة الآتي :

١ - أن يقتصر إظهار هذا الأثر على الفترة التي يحدث فيها التغير، إذا اقتصرت أثار هذا التغير على حسابات الفترة فقط، مثل التغير في التقدير المحاسبي للديون غير الجيدة.

٢ - إظهار الأثر على الفترة التي يحدث فيها التغير والفترات التالية، إذا ما أثر هذا التغير عليهما معاً، مثل التغير في تقدير العمر الإنتاجي لأحد الأصول القابلة للإهلاك، فهو يؤثر على مصروف الاستهلاك للفترة الحالية، وكذلك خلال العمر الإنتاجي المتبقي لهذا الأصل.

### ٢/٣ السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية :

يفضل دائماً أن تكون البيانات المحاسبية واضحة ومفهومة، وتبنى هذه البيانات على سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى، ومن هنا تظهر أهمية الإفصاح عن تلك السياسات ضمن القوائم المالية لأهميتها في تفسير البيانات المالية، لأن السياسات المحاسبية المختلفة يمكن أن تعطى مجموعات متباينة بشكل جوهري من البيانات المحاسبية، فالمرونة Flexibility وعدم الاتساق Inconsistency في الأعراف المحاسبية الموجودة والمتطلبات القانونية سمح بتوافر ممارسات بديلة متعددة لتلك السياسات، وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالمحاسبة المعدة بشكل مفصل Tailor-made Accounting لتقابل أغراض واحتياجات فردية معينة، وهو ما أوضحته دراسة ناصر ١٩٩٣. [13, p. 24]

ويوضح الشكل رقم (٢) المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية ومن ثم يجب الإفصاح عن المعالجة المحاسبية المرتبطة بها.

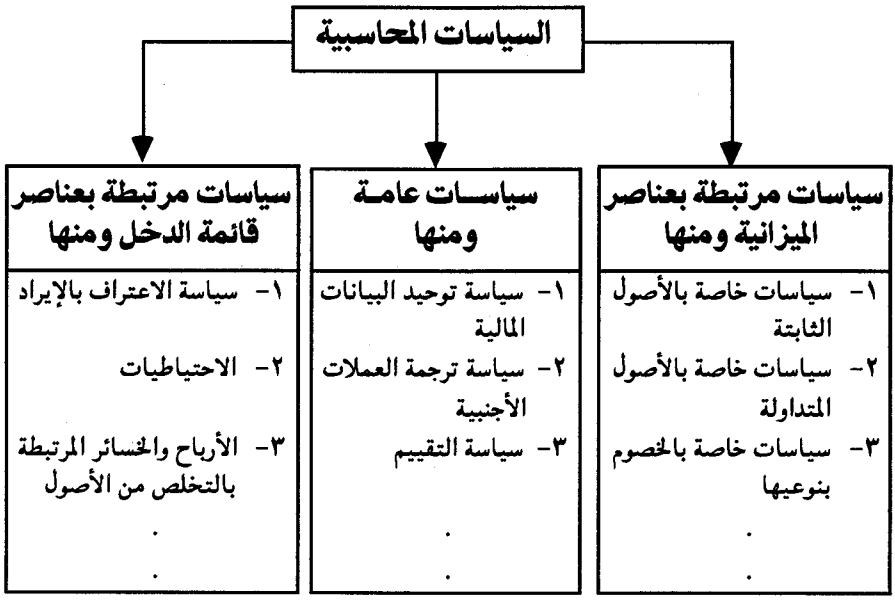


**شكل رقم (٢)**

**المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية**

ونظراً لتعدد وتنوع تلك السياسات فإن البحث يقتصر على استعراض بعض منها خاصة تلك التي أشير في بعض الدراسات التي تضمنتها المكتبة العربية أو الدراسات الأجنبية إلى شيوع استخدامها والتي يمكن من خلالها بيان وتوضيح فكرة البحث كما أشير إليها في دراسة عبد الرحيم وآخرون ١٩٩٦ [14] ، وكذلك دراسة ويتمان وآخرون [8, pp. 189-207]. ومن هذه السياسات :

١ - طرق تقدير المخزون.

٢ - طرق تقدير الإهلاك للأصول الملموسة.

٣ - طرق تقدير الإهلاك لبعض الأصول غير الملموسة (شهرة المحل).

٤ - طرق تقدير المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.

٥ - طرق معالجة المصروفات غير المباشرة.

### ١/٢/٣ طرق تقدير المخزون Methods of Inventory Valuation :

يعتبر بند المخزون من الأصول الهامة في المنشآت، والمشكلة الأساسية في هذا العنصر تتمثل في حقيقة أن السلع التي تباع خلال الفترة المالية نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشتراة أو المصنعة خلال الفترة، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية تخصيص تكلفة السلع المتاحة للبيع على كل من السلع المستخدمة أو المبيعة، وتلك التي لا زالت لدى المنشأة حتى نهاية الفترة، ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التكاليف والمخزون.

#### ١/١/٢/٣ خصائص طرق تقدير المخزون :

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت إلى طرق تقدير المخزون منها هندريكس ١٩٩٠ [15, p. 530]، دراسة كريستي ١٩٩٧ [16]، ومن المتعارف عليه أن هناك أساسيين شائعين في تقييم المخزون هما :

**أولاً : التقييم استناداً على التكلفة فقط :**

- طريقة التمييز العيني Specific Identification
- طريقة المتوسط المرجح للتكلفة Weight Average
- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)
- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO)

**ثانياً: التقييم استناداً على التكلفة وغيرها :**

- سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل Lower-of-Cost- or-Market
- سعر البيع Selling Price
- صافي القيمة القابلة للتحقق وتكلفة الإحلال

Net Realizable and Replacement Cost

وسوف يتم تحليل ودراسة ثلاث طرق منها على سبيل المثال ؛ هي طريقة المتوسط المرجح والوارد أولاً صادر أولاً، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، ويوضح الجدول رقم (١) بشكل مختصر مفهوم وخصائص هذه الطرق وأثرها على القوائم المالية.

## جدول رقم (١)
## خصائص طرق تقييم المخزون

| الخصائص / الطريقة | المفهوم والسمات الأساسية | الأثر على قائمة الدخل | الأثر على الميزانية | شروط خاصة |
|---|---|---|---|---|
| ١- طريقة المتوسط المرجح | ● يتم تقدير المخزون على أساس المتوسط المرجح للوحدة على مدى الفترة ، بما يدني أثر تقلبات الأسعار<br>● تنتقد أساساً في أن تكلفة الوحدة المستخدمة في تحديد تكلفة المبيعات لا تحقق مفهوم المقابلة Matching Concept. | ١- لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية .<br>٢- تعتبر محايدة بالنسبة لتحديد الدخل حيث أن مجمل الربح الناتج عنها يقع في المدى بين الطريقتين التاليتين | يظهر المخزون بقيمة متوسطة لا تعكس قيمة المركز المالي بمقاييس التكلفة التاريخية أو الجارية . | يفضل اتباعها حالة تذبذب الأسعار هبوطاً وصعوداً |
| ٢- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً | ● تعتبر تقريب لطريقة التعيين العيني وواسعة الانتشار لبساطتها .<br>● رقابة الإدارة محدودة على اختيار الوحدات<br>● صعوبة فصل المكاسب والخسائر التي تنتج عن تغييرات الأسعار عن الدخل الناتج من قرارات الإدارة في نظام العمليات العادية . | ١- لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية<br>٢- الربح الناتج لا يعبر عن حقيقة الأرباح سواء عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار . | يظهر المخزون أخر المدة بتكلفة أحدث التكاليف ويفترض أنها تقريب لتكلفة الإحلال | يفترض أن تباع السلع على أساس الوارد أولاً صادر أولاً . |
| ٣- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً | ● تبرز فكرة أن المخزون الأساسي يشبه أصلاً ثابتاً يجب المحافظة عليه باستمرار ولكنه يبوب كأصل متداول .<br>● يفضل اتباعها لأغراض ضرائب الدخل . | ١- تسهيل مقابلة التكاليف الجارية مع الإيرادات الجارية بشكل جزئي ، حيث تم تحديد تكلفة المبيعات بقيمة أحدث المشتريات .<br>٢- تسمح بانسياب الدخل على مدار الدورة التجارية حالة تقلبات الأسعار . | يظهر المخزون بأسعار فترات ماضية لا تعبر عن الظروف الحالية . | تكون صحيحة إذا لم تتم تصفية المخزون الأساسي . تكون مفيدة إذا كانت مكاسب وخسائر الحيازة ملائمة . |

### ٢/١/٢/٣ محددات أثر الاختلافات في التقديرات المحاسبية للمخزون على القوائم المالية :

هناك بعض المحددات العامة والخاصة والتي ترتبط باستخدام إحدى طرق تقدير المخزون، حيث أن أحد مبررات استخدام طرق مختلفة لتقييم المخزون هو أن كل طريقة تعكس خصائص اقتصادية معينة. وقد سبق الإشارة باختصار في الجدول رقم (١) إلى الشروط الخاصة بكل طريقة، والمحددات العامة هنا قد تتمثل في :

- الظروف الاقتصادية المرتبطة بتغيرات الأسعار (التضخم/الركود الاقتصادي) ومعدل دوران المخزون.
- علاقة تكاليف المخزون بالتكاليف الأخرى.
- التشريعات العامة أو الضريبية.

وفيما يلي بيان مختصر لبعض من أهم هذه المحددات :

أ - أثر الظروف الاقتصادية وتغيرات الأسعار : ويمكن بيانها بشكل مختصر في الجدول رقم (٢) مع بيان أثرها على القوائم المالية.

جدول رقم (٢)

أثر تغييرات الأسعار على القوائم المالية

من خلال طريقة تحديد قيمة المخزون

| تغييرات الأسعار / الطريقة | حالة ارتفاع الأسعار | | حالة انخفاض الأسعار | |
|---|---|---|---|---|
| | قائمة الدخل | الميزانية العمومية | قائمة الدخل | الميزانية العمومية |
| ١) الوارد أولاً صادر أولاً | أعلى صافي دخل | أعلى قيمة مخزون | صافي دخل منخفض | أدنى قيمة مخزون |
| ٢) الوارد أخيراً صادر أولاً | أدنى صافي دخل بشرط عدم تصفية مخزون أول الفترة | يُقيّم المخزون بالأسعار الأقل | صافي دخل مرتفع | أعلى قيمة للمخزون |
| ٣) المتوسط المرجح | تعتبر محايدة بالنسبة للمخزون وتكلفة البضاعة المباعة وتكون القيم في المدى بين القيمتين الناتجتين من الطريقتين السابقتين . | | | |

وتجدر الإشارة إلى أنه مع ارتفاع معدل دوران المخزون بشكل كبير يصبح الفرق في التقدير بين الطرق المختلفة محدوداً، وكذلك كلما كان هناك استقرار في الأسعار فإن جميع هذه الطرق تؤدي لنفس صافي الدخل وقيم الأصول.

ب- قد تكون التشريعات الضريبية أحد محددات اختيار طريقة دون أخرى، فقد يفضل اتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في ظل ارتفاع أسعار التكلفة بحيث يمكن للشركات التوصل إلى تأجيل للضرائب إذا ما قورنت بما كانت ستتحمله لو استخدمت طرق أخرى للمخزون.

جـ- من المحددات التي يجب أخذها بعين الاعتبار كمشكلة خاصة عند تحديد تكلفة المخزون وخاصة في المنشآت الصناعية هي التكاليف الصناعية غير المباشرة فهناك أساسيين شائعين لتحميلها هما :

- مفهوم التكلفة المتغيرة حيث تُحمل التكاليف التي لها تأثير وعلاقة مباشرة بحجم النشاط.
- مفهوم التحميل الكلي حيث أن جميع التكاليف الصناعية والتي تحدث في عمليات الإنتاج تدخل ضمن عناصر حساب تكلفة المخزون.

ولقد أشار البيان Statement of Standard Accounting Practice (SSAP 9) في بريطانيا عام ١٩٧٥ والمعاد صياغته عام ١٩٨٨ والمتعلق بالمخزون والأعمال تحت التنفيذ إلى أن القوائم المالية يجب أن تعطى صورة حقيقية وعادلة عند اختيار إحدى الطرق لحساب تلك التكاليف.

### ٢/٢/٣ طرق احتساب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة Tangible Assets :

لا شك أن الأصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الإيراد، ومن ثم فإن جزء من تكلفتها يجب أن يُحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها، بما يحقق متطلبات التكلفة التاريخية وقياس الربح. وهناك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لاحتساب الإهلاك، كل منها توفر نموذج مختلف من التخصيص وبالتالي آثار مختلفة على القوائم المالية، ومن الطبيعي افتراض أن القيمة المحددة للأصل تمت بشكل سليم، حيث أن مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في إبريل ١٩٩٨ أوصى بضرورة الإفصاح عن خسائر التلف أو الضرر التي تم تحديدها خلال الفترة، كما أن خسائر التلف التي تم التعرف عليها في الفترات السابقة يجب أن تعكس فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المستردة وهو ما أشارت إليه دراسة لورانس ١٩٩٨ [17].

#### ١/٢/٢/٣ طرق الإهلاك :

هذا ولم تشر المعايير الدولية للمحاسبة إلى ضرورة اتباع طريقة معينة لاحتساب مصروف الإهلاك Depreciation Expense ، وعليه فإنه يمكن استخدام أي طريقة بشرط الثبات عليها من فترة لأخرى والإفصاح عن أي تغيير وأسبابه.

ويوضح الجدول رقم (٣) تحليل مختصر لبعض الطرق المقترحة لاحتساب الإهلاك وأثر كل منها على القوائم المالية.

**جدول رقم (٣)**

**أثر طرق الإهلاك على القوائم المالية**

| الخصائص / الطرق | المفهوم | الأثر على قائمة الدخل | الأثر على الميزانية |
|---|---|---|---|
| ١) القسط الثابت Straight-line Method | ● يعتبر الاستهلاك دالة في الزمن وليس في الاستخدام<br>● يعتبر التقادم على مدار الزمن عامل محدد لتناقص خدمات الأصل .<br>● ثبات مصروفات الصيانة وكفاءة التشغيل<br>● إهمال عامل الفائدة ، أو افتراض أن تكلفة رأس المال تساوي صفر . | ● إن إهمال عامل الفائدة يؤدي إلى أن صافي الدخل يظهر معدلاً متزايد للعائد على مجموع رأس المال المستثمر ، ولكنه يتراجع في نهاية عمر الأصل وإحلاله بنفس التكلفة .<br>● تتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية . | صافي القيمة الدفترية =القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم<br>↓<br>تنخفض القيمة بشكل ثابت من فترة لأخرى ما لم تحدث إضافات أو تخلص من بعض الأصول |
| ٢) طرق العبء المتغير Variable Charge Method | ● يعتبر الاستهلاك دالة في الاستخدام وليس الزمن<br>● يفضل اتباعها إذا كان التقادم لا يمثل عاملاً هاماً في تحديد العمر الإنتاجي للأصل . | تتحمل قائمة الدخل بعبء استهلاك متغير من سنة لأخرى بحسب طريقة الحساب إما بناء على وحدات الإنتاج أو على أساس الإيرادات | صافي القيمة الدفترية =القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم<br>↓<br>تنخفض القيمة من فترة لأخرى بشكل متغير |
| ٣) طريقة العبء المتزايد Increasing Charge Method | ● يفضل اتباعها إذا كانت الإيرادات وكفاءة التشغيل ثابتة أو متزايدة على مدار حياة الأصل .<br>● أن تكون مصروفات الإصلاح والصيانة ثابتة أو متناقصة على مدار حياة الأصل . | تتزايد أعباء الاستهلاك من فترة لأخرى . وإذا تحققت الشروط الخاصة بها فإن التدفق النقدي أو صافي المساهمة في إيرادات كل فترة ستتسم بالثبات . | تعبر قيمة الأصل في كل فترة مالية عن القيمة المخصومة للمساهمات الباقية (الخاصة بالسنوات التالية) . |
| ٤) طرق العبء المتناقص Decreasing Charge Method | يفضل اتباعها إذا ما :<br>● تزايدت أعباء الإصلاح<br>● تناقصت كفاءة التشغيل والإيرادات .<br>● زيادة عدم التأكد في إيرادات السنوات الأخيرة . | تتحمل السنوات الأولى من استخدام الأصل بعبء استهلاك أكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرقام ربحية أقل في السنوات الأولى | تتناقص قيمة الأصل بدرجة كبيرة في السنوات الأولى وبدرجة أقل في السنوات الأخيرة . |

**٢/٢/٢/٣ محددات دراسة أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية للإهلاك على القوائم المالية :**

هناك بعض العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار الطريقة المناسبة لاحتساب الاستهلاك، هذه العوامل قد تمثل محددات تؤثر على عملية الاختيار، وبالتالي ينعكس أثرها على القوائم المالية منها :

**أ - عوامل مرتبطة بطبيعة الأصل منها :**

- ظروف التقادم السريع لبعض الأصول التي تتقادم فنياً في السنوات الأولى بشكل واضح مثل المعدات ذات التقنية العالية، وظهور أهمية مفهوم القيمة العادلة في قياس الأصول فهنا قد يكون من المناسب استخدام طرق العبء المتناقص لحساب الاستهلاك- روبرت ١٩٩٧ [18].
- النمط المتوقع للصيانة والاصلاح وعلاقته بالكفاءة التشغيلية أو الأداء المتناقص مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل.
- مدى إمكانية التنبؤ بالتقديرات الضرورية والتي تشمل العمر المقدر للأصل، بدرجة مناسبة من التأكد، فعدم توافر تلك الإمكانية قد يكون الدافع لاستخدام طرق العبء المتناقص.

**ب - عوامل عامة مرتبطة بالظروف المحيطة باستخدام الأصل :**

وهي قد تتمثل في تشريعات تلزم بعض المنشآت أو تؤثر على حريتها في اختيار أسلوب دون آخر فعلى سبيل المثال :

- أشار النظام المحاسبي الموحد في جمهورية مصر العربية إلى قيام الوحدات التابعة لقطاع الأعمال العام باستخدام طريقة القسط الثابت.
- قد تدفع بعض التشريعات الضريبية إلى الاهتمام باختيار طرق الإهلاك ذات العبء المتناقص، بما يؤدي إلى تأجيل دفع الضريبة لفترات أخرى. أو بالنسبة للمشروعات التي تقام في ظل نظم الإعفاء فقد تسعى إدارة المنشأة إلى استهلاك الأصل بعد انقضاء فترة الإعفاء.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الطرق السابقة تفترض أن هناك علاقة بين مصروف الاستهلاك والمساهمة في صافي الإيراد، كما أن مفهوم المقابلة غير كاف ولا يتحقق بشكل مناسب مما يشير إلى أن توزيع التكلفة هنا يتم على أساس تحكمي Arbitrary، وغير قابل للتحقق منه، فهو يقوم على أساس مجموعة من المتغيرات التي يصعب قياسها، مثل المساهمة في صافي الإيراد -سكينر ١٩٨٧[19].

### ٣/٢/٣ طرق إطفاء الأصول غير الملموسة :

الأصول غير الملموسة هي أصول معمرة لها منافع في عمليات المنشأة ويتم اقتنائها ليس بغرض إعادة بيعها ، وليس لها وجود مادي، يتناول البحث منها على سبيل المثال شهرة المحل Goodwill لما يتميز به هذا البند من تعقد وإثارة للجدل، حيث أن الأصول الأخرى يمكن مبادلتها أو بيعها بمفردها في السوق، ولكن الشهرة يتم تحديدها مع أعمال المنشأة ككل.

#### ١/٣/٢/٣ طرق إطفاء شهرة المحل Amortization of Goodwill :

هناك عدة طرق محاسبية يمكن اتباع إحداها لإطفاء الشهرة منها :

١ - طبقاً للمعيار الدولي للمحاسبة IAS(22) أشار إلى ضرورة إطفاء الشهرة عن طريق الاعتراف بها كمصروف على مدار عمرها الإنتاجي، وفي إطفائها يجب استخدام طريقة القسط الثابت ما لم توجد طريقة أكثر ملائمة حسب الظروف، كما يجب ألا تتجاوز مدة إطفائها خمس سنوات، وذلك ما لم يبرر إطفاؤها على مدة تزيد عن ذلك، وبحيث لا تتجاوز هذه المدة عشرين عاماً من تاريخ الاقتناء.

٢ - وفقاً لبيان ممارسة المحاسبة المعيارية SSAP (22) الصادر عام ١٩٨٤ والمعدل عام ١٩٨٨ أشار إلى أنه في حالة الحصول على الشهرة يجب استبعادها مقابل احتياطيات ولا يتطلب ذلك كيفية تخصيص القيمة إلى صافي الأصول التي تم الحصول عليها أو مقدار أي مخصص لانحرافات التكلفة في المستقبل.

٣ - أوضح رأي مجلس مبادئ المحاسبة APB Opinion (No. 17) الصادر عام ١٩٧٠ إلى أن الشهرة يجب إطفائها عبر العمر الإنتاجي لها Useful Life والذي يجب ألا يتجاوز ٤٠ عاماً مشيراً إلى أن هذا المدخل قد يحقق مقابلة أفضل بين التكاليف والدخل.

٤ - بعض المحاسبين يعتقد أن الشهرة يمكن أن يكون لها عمر محدد ، ويجب المحافظة عليها كأصل إلى أن يحدث انخفاض في القيمة. وبقدر ما يجب إطفاء الشهرة المكونة داخلياً فيجب المحافظة على الشهرة التي يتم الحصول عليها عن طريق الشراء، وبعض أشكال الشهرة يجب أن تعامل كأصل، وبدون وجود دليل واضح على

وجود انخفاض في قيمتها فإن الإطفاء الحكمي لها قد يؤدي إلى اضطراب الربح وهو ما أشارت إليه دراسة ناصر ١٩٩٣ [13, p. 72].

ويلاحظ على الطرق السابقة أن لها تأثير واضح على كل من :

أ - قائمة الدخل ← من خلال مصروف الإطفاء

ب- الميزانية العمومية ← من خلال قيمة الشهرة الظاهرة كأصل

جـ- بعض المؤشرات المالية الهامة ← والتي تعتمد في حسابها على قائمتي الدخل والميزانية

ولا شك أن كل طريقة يختلف تأثيرها باختلاف مصروف الإطفاء المقدر والقيمة المتبقية للشهرة.

**٢/٣/٢/٣ محددات دراسة أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية لإطفاء الشهرة على القوائم المالية :**

هناك بعض المحددات التي قد تؤثر على اختيار إدارة المنشأة لإحدى طرق الإطفاء السابق الإشارة إليها في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، منها على سبيل المثال :

أ - إذا كانت إدارة المنشأة تهتم بتحسين مؤشرات هيكل رأس المال Gearing Ratio بدون التأثير على الأرباح المحددة في القوائم المالية أو تخفيضها فإن المنشأة قد تختار البديل الأخير.

ب- لو أن إدارة المنشأة ترغب في تحسين مؤشرات الكفاءة فسوف تلجأ للطريقة الثانية.

جـ- إذا كانت إدارة المنشأة ترغب في المحافظة على انسياب الأرباح لتجنب آثار عدم التأكد الغير متوقعة، فسوف تفضل الطريقة الثالثة حيث يتم إطفاء الشهرة على مدى عمرها الإنتاجي.

وعلى ذلك يتوقع أن تقوم إدارة المنشأة باتباع الأسلوب الذي يلبي احتياجاتها.

**٤/٢/٣ طرق تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها Allowance for Uncollectible Accounts :**

يرتبط تقدير هذا المخصص بعملية البيع الآجل حيث تزيد المخاطر التي تتحملها المنشأة لاحتمال عدم قيام بعض المدينين بسداد المستحق عليه، وحيث أنه من الصعوبة معرفة هؤلاء المدينين مقدماً فإنه يجب التنبؤ بالديون الرديئة مقدماً.

### ١/٤/٢/٣ طرق تقدير المخصص وأثرها على القوائم المالية :

هناك طريقتين شائعتين يوضحها الجدول رقم (٤) مع بيان أثرها على القوائم المالية:

**جدول رقم (٤)**
**طرق تكوين مخصص الديون المشكوك فيها**
**وأثرها على القوائم المالية**

| الخصائص / الطرق | المفهوم | الأثر على قائمة الدخل | الأثر على الميزانية العمومية |
|---|---|---|---|
| ١) طريقة الخصم المباشر | لا يتم تكوين أي مخصصات وعند حدوث واقعة عدم إمكانية التحصيل تسجل كديون معدومة . | لا تحقق مبدأ المقابلة فصافي الدخل لا يمثل واقع المقابلة . | يظهر بند المدينين بقيمة أكبر من القيمة الحقيقية . |
| ٢) طرق تكوين مخصص The Allowance Methods هناك ٣ احتمالات : | يُعد تقدير للحسابات المتوقع عدم تحصيلها ويتم تخفيض المدينين بها . | | |
| أ) أن يحسب المخصص كنسبة من صافي المبيعات . | تحسب النسبة كنسبة مئوية إما من المبيعات أو المبيعات الآجلة . | تأكيد مقابلة مصروف الديون الرديئة حالياً بالدخل الحالي . | يؤثر على صافي قيمة البند بالميزانية . |
| ب) نسبة من رصيد المدينين. | نسبة مئوية من رصيد المدينين في نهاية الفترة وذلك لأن مخاطر عدم السداد ترتبط بالمدينين . | تُحمل قائمة الدخل بالفرق من تعديل الحساب التقديري للديون غير المحصلة . | يتم تعديل قيمة رصيد المدينين بالفرق بعد تعديل الحساب . |
| جـ) كنسبة اعتماداً على تحليل أعمار الديون. | الاهتمام بالأخذ في الاعتبار المخاطر الخاصة بكل دين . | أكثر تأكيداً لمبدأ المقابلة حيث تُحمل القائمة بالفرق من تعديل الحساب التقديري للديون غير المحصلة . | تعديل قيمة رصيد المدينين بالفرق بعد تعديل الحساب . |

### ٢/٤/٢/٣ محددات دراسة أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية لبند مخصص الديون المشكوك فيها :

هناك العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على القرار الخاص باتباع إحدى الطرق السابقة عند احتساب مخصص الديون المشكوك فيها منها على سبيل المثال :

أ - بالنسبة للمنشآت التي تواجه متاعب مالية يجب عليها الاهتمام بتقييم الدقة Accuarcy وعدم التحيز في حساب التقديرات المستحقة للخسائر المتوقعة عن

المديونيات والواردة بالقوائم المالية، ومن ثم قد يكون من المناسب اتباع أسلوب تحليل أعمار الديون ودراسة كل دين، وخاصة الديون التي تتسم بالأهمية النسبية Materiality سواء لحجمها أو لطبيعة المدين كما ورد في دراسة كاثي ومارك ١٩٩٦ [3, pp. 151-171].

ب- في ظل ظروف الكساد الاقتصادي وتزايد مخاطر عدم إمكانية تحصيل الديون قد يكون من المناسب اتباع طريقة احتساب المخصص على أساس إجمالي المبيعات وليست المبيعات الآجلة.

جـ- هناك بعض الهيئات والخاضعة لإشراف جهات حكومية تكون ملزمة باتباع تعليمات تلك الجهات الرسمية، مثال ذلك البنوك فهناك تعليمات قد تصدر من البنك المركزي خاصة بأسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها، وكذلك الحال بالنسبة لأي جهات أخرى قد تخضع لتشريعات مماثلة مثل شركات التأمين وغيرها.

د - رغبة الإدارة في تحسين بعض المؤشرات المرتبطة بكفاءة إدارة الأموال قد تدفعها إلى اتباع إحدى الطرق التي تؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول مثل اتباع الطريقة الأولى.

### ٣/٢/٥ طرق معالجة المصروفات غير المباشرة الأخرى Overhead Cost Allocation Methods :

من وجهة نظر المحاسبة المالية يعتبر مفهوم المقابلة من المبادئ الهامة في إعداد القوائم المالية، ومن ثم يجب تحليل التكاليف لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة لها بالإيرادات، ومن هنا ظهرت أهمية مشكلة التحميل في المحاسبة المالية، ومما زاد من صعوبة الأمر عدم وجود تعريف موضوعي لما يعرف بالأسس الرشيدة والمنتظمة أو العامة Systematic and Rational Basis والتي يمكن استخدامها لتخصيص التكلفة، وذلك لاتساع مجال الحرية المتاحة للقائمين على إعداد القوائم المالية في اختيار الإجراء البديل المناسب لمقابلة المصروفات بالإيرادات في تحديد صافي الدخل، كما أن هذه الطرق حكمية وليست موضوعية وهو ما أوضحته دراسة واتس وزيمرمان ١٩٨٩[20, pp. 30-75].

أما من وجهة نظر محاسبة التكاليف فقد ظهرت مشكلة المصروفات غير المباشرة الأخرى خاصة في المنشآت الصناعية، فكان الاهتمام بتحليل عناصرها وتحميلها على الوحدات المنتجة والمبيعة، سواء أكان ذلك في ظل نظم التكاليف المتعارف عليها والتي تعتمد على المقاييس التي ترتبط بحجم النشاط، أو في ظل مدخل محاسبة تكلفة النشاط (ABC)، والذي يعتمد على تخصيص الموارد إلى الأنشطة تمهيداً لتحميل تكلفة النشاط على المنتجات، اعتماداً على محركات تكلفة مناسبة Cost Driver Rates.

**١/٥/٢/٣ طرق تحميل المصروفات غير المباشرة الأخرى :**

لقد تضمن الأدب المحاسبي في مجال نظم محاسبة التكاليف المتعارف عليها أساسين لتحميل المصروفات غير المباشرة الأخرى هما :

أ - التحميل الكلي Full Absorption.

ب- التحميل الجزئي Partial Absorption.

ويندرج تحت هذا الأساس ثلاثة طرق هي :

- طريقة تحميل التكلفة المتغيرة.
- طريقة تحميل التكلفة المباشرة.
- طريقة تحميل التكلفة المستغلة.

ويوضح الشكل رقم (٣) مراحل تحميل المصروفات غير المباشرة الأخرى في ظل نظم التكاليف المتعارف عليها، وأثرها على القوائم المالية في ظل أسس التحميل المختلفة. ويتضح من الشكل رقم (٣) ما يلي :

١ - أن تكلفة البضاعة المبيعة وتكلفة مخزون آخر المدة تختلف باختلاف الأساس المتبع في التحميل، ومن ثم فإن تأثيرها مختلف على قائمتي الدخل والميزانية، فعلى سبيل المثال في حالة التحميل الكلي يقيم المخزون بإجمالي التكاليف غير المباشرة مما يترتب عليه نقل جزء من تكاليف الفترة (التكاليف الثابتة) إلى فترة تالية بما لا يتماشى مع مفهوم المقابلة، كما أن صافي الربح يكون أقل مما لو طبقت إحدى الطرق الأخرى.

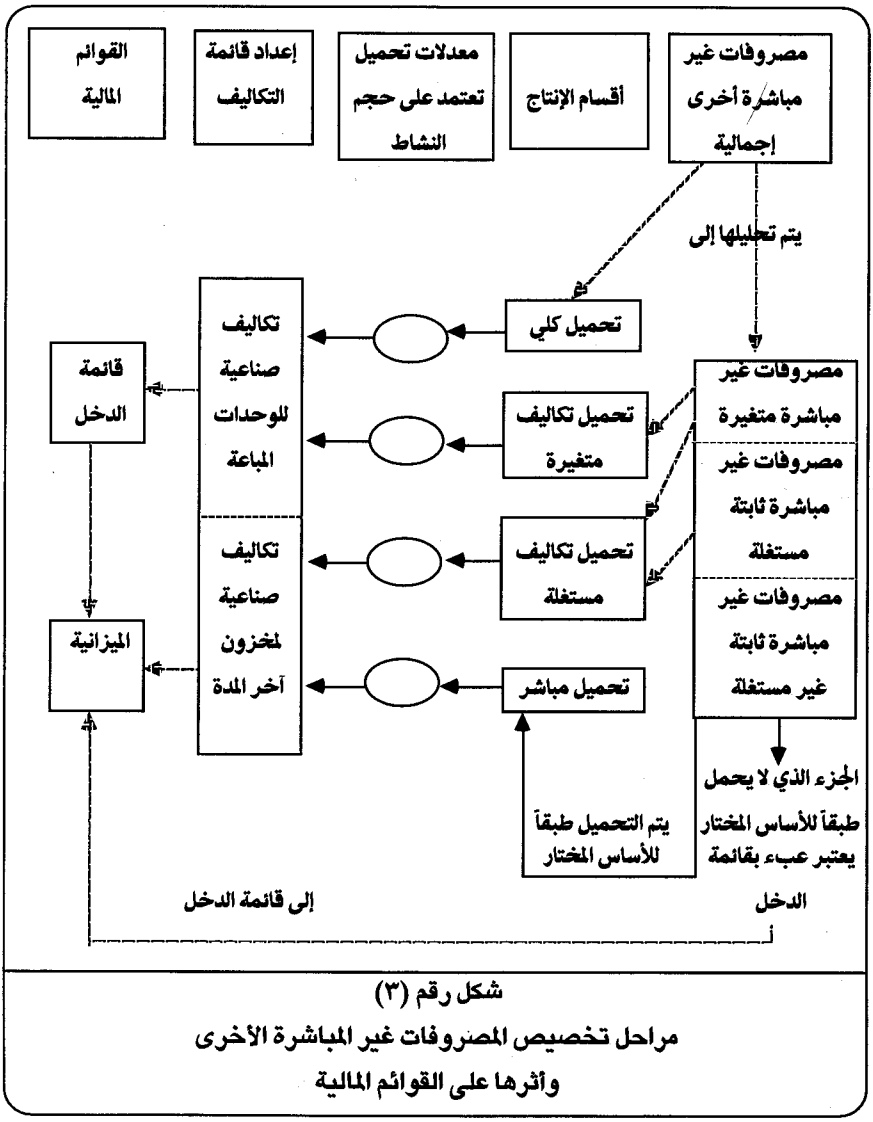


شكل رقم (٣)

مراحل تخصيص المصروفات غير المباشرة الأخرى

وأثرها على القوائم المالية

٢ - بالرغم من أن المصروفات غير المباشرة الثابتة ترتبط بالفترة الزمنية وليس بحجم النشاط فإن الطريقة المباشرة استبعدتها بالكامل على الرغم من مساهمتها في إنتاج معين ومن ثم فعدم تحميلها يتعارض مع الدقة والموضوعية.

٣ - أشارت دراسة سكينر ١٩٨٧ [19, p. 76] إلى أنه على الرغم من اعتقاد العديد من المحاسبين بأن طريقة التحميل الكلي هي أفضل تقديرات موجوده للتكاليف الإضافية ذات المدى البعيد، إلا أنه لا يوجد دليل قاطع متاح حول ما إذا كان هذا الاعتقاد صحيح لجميع القرارات أم لقرارات التوسع فقط.

٤ - هناك تأثير للتغير في مستويات المخزون على صافي الدخل في ظل الطرق الأربعة السابقة.

مما سبق يتضح أن تعدد طرق التخصيص له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية.

## (٤) أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية:

يتناول هذا الجزء توصيفاً لطبيعة الإفصاح المحاسبي ودلالته على القوائم المالية، ثم توضيح لطبيعة احتياجات مستخدمي القوائم المالية للبيانات المحاسبية، وأثر اختلاف تلك التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات مستخدمي القوائم المالية. ثم يختتم هذا الجزء ببيان بعض الاختلافات في السياسات المحاسبية والمطبقة في بعض الدول، والمقترحة من قبل بعض الهيئات المهنية، لما لذلك من أهمية في استخلاص بعض الحقائق التي قد تفيد في تطوير الإفصاح محلياً.

### ١/٤ الإفصاح المحاسبي ودلالة القوائم المالية :-

نظراً لتعدد الفئات التي تستخدم القوائم المالية وتنوع احتياجاتها سعى المحاسبون إلى بذل مجهوداتهم لتحقيق إفصاح أفضل عن طريق تحسين عرض وتبويب القوائم المالية، واستخدام مصطلحات بسيطة مناسبة وملاحظات وصفية، إضافة إلى العديد من الجداول المرفقة والتي تحتوي على معلومات إضافية. ولذا يعتبر الإفصاح الكافي Adequate Disclosure أحد المعايير الأساسية والهامة والتي يرتكز عليها الفكر المحاسبي، حيث أنه ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة والصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبة عام ١٩٩٦ تأكيداً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فقد أشار هذا البيان إلى أنه «تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، بالإضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة»، كما أشار البيان إلى

أن المعلومات المستندة على التكلفة التاريخية معلومات مناسبة إلا أنها غير ملائمة لجميع الأغراض، لذلك نصح بالإفصاح عن معلومات التكلفة الجارية - إضافة إلى معلومات التكلفة التاريخية - من خلال مجموعة من القوائم الإضافية.وقد أشير للإفصاح على أنه تقديم للمعلومات المحاسبية للمهتمين بالمحاسبة عن طريق قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة، واختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم من جهة أخرى.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح تطور من خلال مرحلتين هما :

أ - إفصاح وقائي Preventive Disclosure يهدف إلى حماية الأطراف المعنية بالبيانات المحاسبية، وخاصة المستثمرين من خلال تبسيط وتوضيح المعلومات المحاسبية الواردة في قائمتي الدخل والميزانية، وكذلك من خلال الملاحظات الهامشية على القوائم المالية.

ب- إفصاح إعلامي Informative Disclosure حيث أن الأرقام الواردة في قوائم الدخل والمراكز المالية لم تعد كافية، بل صارت هناك حاجة إلى عرض وسائل أخرى أكثر وضوحاً لتعزيز البيانات المقدمة في تلك التقارير، والتي تعمل على إعطاء القارئ صورة دقيقة عن أوضاع المنشأة، ومن أهم مظاهر تطور هذا المفهوم في الفترة الأخيرة تمثل في :

١ - قائمة التدفقات النقدية Cash Flow statement.

٢ - التنبؤات لأهميتها للمستثمر نظراً لتباين طرق القياس المحاسبي، في ظل المعايير المحاسبية المقبولة من جهة، وإمكانية الخروج عليها من جهة أخرى.

٣ - تحليلات ومناقشات الإدارة Management Discussions and Analyses (MD&A) وقد أشارت دراسة براين ١٩٩٧ [21] إلى أن المنشآت يجب أن تهتم بمناقشة وتحليل أربعة عناصر أساسية هي :

- نتائج التشغيل.
- السيولة.
- مصادر رأس المال المستثمر.

- أي اتجاهات معروفة مثل الطلب، الالتزامات، عدم التأكد، وأي أحداث ذات أهمية نسبية للعناصر الثلاثة الأولى، مع أهمية الإفصاح الاختياري عن الاتجاهات المتوقعة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن تحليلات ومناقشات الإدارة خاصة المتعلق منها بالمناقشات عن العمليات المستقبلية، والإنفاق الرأسمالي المخطط، هذه العناصر لها علاقة مع مقاييس الأداء المستقبلية في الأجل القصير، وقرارات الاستثمار بعد التحكم في محتوى المعلومات للمؤشرات التي اعتمدت في حسابها على القوائم المالية.

ولقد بدأ تزايد اهتمام الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة أيضاً بتحفيز المنشآت على ما يعرف بالإفصاحات التطوعية Voluntary Disclosure، لتوفير معلومات تكميلية توضح العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار السوق للأسهم، فقد أشارت دراسة سكوجزفك ١٩٩٨ [22] إلى أن المنشآت تصدر قوائمها المالية في ضوء إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة في الدولة، واعتماداً على المرونة الكامنة في المعايير السائدة، فإن بعض الإفصاحات حول القياس الفعلي وتجميع الأرقام المحاسبية يمكن النظر إليها على أنها إفصاحات تطوعية، مثل بعض الإفصاحات التي تتضمن أرقام محاسبية أكثر تحليلاً من تلك الواردة في القوائم الإلزامية Compulsory Statements، مثل ما هو الأثر على الأرقام المحاسبية حالة استخدام أسس بديلة في القياس، أو تنبؤات عن أرقام محاسبية هامة، فمثل هذه الدراسات ركزت على السلوك المتوقع لمتخذ القرار الرشيد.

### ٢/٤ أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم :

يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يتعرفوا على القيود المفروضة على المقاييس المحاسبية التي ترد في تلك القوائم وحدود استخدامها، حتى يتوصلوا إلى استنتاجات سليمة من وراء استخدام تلك المعلومات، وقد أشارت دراسة ويتمان وآخرون ١٩٩٨ [8, pp. 189-207] إلى أن هناك مدخلين يمكن اتباعهما لتصنيف الاختلافات المحاسبية في معالجة البنود، ومن ثم يكون لها تأثير على دلالة القوائم المالية، هذين المدخلين هما :

أ - الاختلاف في التشريعات De-Jure Differences وذلك من خلال اختيار المعايير المنظمة للمهنة، وممارسات القياس المحاسبي، والتي قد تختلف من دولة لأخرى، وكذلك المتطلبات القانونية لكل دولة.

ب- الاختلاف في الممارسات الفعلية De-Facto Differences وذلك من خلال اختيار الممارسات الفعلية للسياسات المحاسبية المناسبة لمعدي القوائم المالية.

ونتيجة لهذه المرونة في السياسات المحاسبية المتاحة في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية، ومع وجود الحرية الممنوحة لإدارة المنشأة في الاختيار من بين تلك السياسات، في إطار من الإفصاح الذكي عن المعلومات، ومن خلال الممارسات البديلة المتعددة لهذه السياسات، والتي تؤدي إلى مجموعات متباينة من البيانات المالية، أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية Creative Accounting، فقد أشارت دراسة ناصر ١٩٩٣ [13, pp. 60-82] إلى أن المحاسبة الإبداعية هي الطريقة التي نعالج بها الأرقام المحاسبية باستغلال الفجوات في القواعد المحاسبية، واختيار القياس وممارسات الإفصاح منها لتحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه، إلى ما قد يفضل أن يراه معدي هذه القوائم في تقاريرهم للغير.

ومن هنا أيضاً ظهر مفهوم تجميل المعلومات المحاسبية Window Dressing بمعنى ترتيب الأمور بحيث تكون القوائم المالية التي تهمنا تعطي انطباع مضلل، أو غير ممثل لوضعها المالي.

ولا شك أن اختلاف التقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وإفصاحاتها، فالاهتمام هنا أساساً بمدى جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، فمن البديهي أن أي تحريف Distorting للأرقام المحاسبية يكون أمراً غير مرغوب فيه من مستخدمي تلك القوائم وهو ما أشارت إليه دراسة توماس وآخرون ١٩٩٨ [6, pp. 227-242] فمن الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية والمدعمة من قبل معايير المحاسبة الدولية و (FASB) :

- الاعتمادية Reliability وذلك بخلو المعلومات من الأخطاء المادية Errors، أو التحيز Bias بحيث يكون بإمكان مستخدم القوائم المالية الاعتماد عليها، باعتبار أنها تمثل بصدق عما يتوقع منها.

- الصدق والأمانة Faithful بمعنى ضرورة أن تمثل المعلومات بأمانة قيمة العمليات والأحداث التي تمثلها بدرجة معقولة، على سبيل المثال يجب على الميزانية أن تعرض بأمانة العمليات والأحداث التي تنشأ عنها الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للمنشأة كما بتاريخ إعدادها.

وقد سبق وأن أوضحنا في الجزء الأول من البحث أثر السياسات المحاسبية لبعض بنود القوائم المالية على التقديرات المحاسبية، ومن ثم أثرها على القوائم المالية، فقد أشارت دراسة بنكس وواسلي ١٩٩٤ [2, p. 5] إلى إمكانية قياس الآثار الخاصة بالأرباح للتغيرات المحاسبية سواء الإلزامية أو التطوعية وذلك من خلال مقياس يعرف بالقيمة المطلقة Absolute Value ويأخذ الشكل الآتي :

$$\text{القيمة المطلقة} = \frac{|\text{أثر الأرباح}|}{|\text{الأرباح المحددة} - \text{أثر الأرباح}|}$$

فأثر الأرباح للتغير هو مجموع أي أثر للتغير أثناء السنة - الفرق في الأرباح المحددة من استخدام الطريقة المحاسبية الجديدة مقابل الاستمرار في استخدام الطريقة الحالية- مضافاً إليه أي أثر تراكمي متلاحق وارد في الأرباح المحددة في السنة التي حدث فيها التغير.

يتعرض هذا البحث لأثر اختلاف التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم، حيث ينبع الطلب على القوائم المالية من مجموعات مختلفة من الأطراف الذين يحتاجون إليها، ومنهم من له مصلحة مباشرة بالمنشأة - مثل المساهمين، الدائنين -، وهناك مجموعات أخرى لها مصلحة غير مباشرة أو مشتقة من مصالح المجموعة الأولى - مثل أسواق المال، الجهات الحكومية - وبالإشارة إلى ما ورد بمعايير المحاسبة الدولية في الطبعة الصادرة في يناير ١٩٩٨، يتناول هذا البحث مجموعة الفئات المستخدمة للقوائم، ويوضح الشكل رقم (٤) العلاقة بين أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية لمجموعات مستخدمي القوائم.

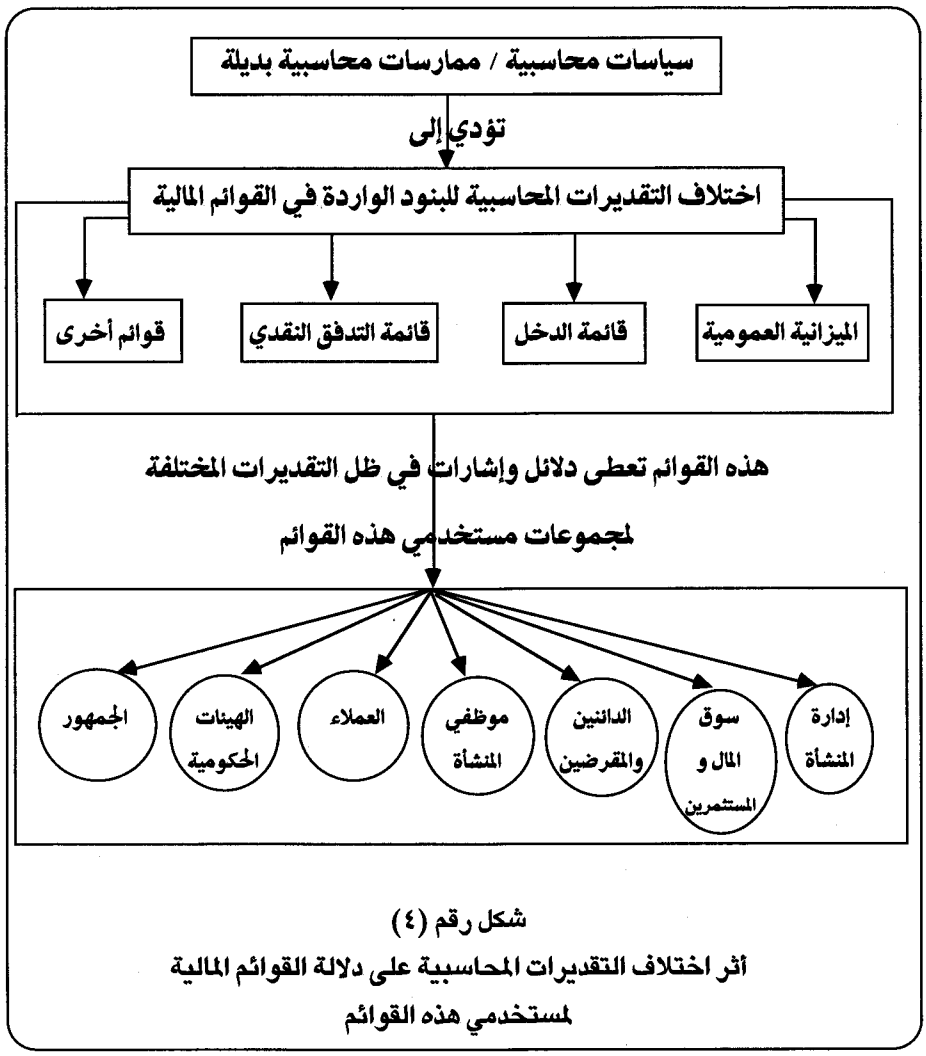


شكل رقم (٤)
أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية
لمستخدمي هذه القوائم

### ١/٢/٤ إدارة الوحدة Management :

أن تطبيق مفهوم الوكالة في الدراسات المحاسبية يشير إلى وجود أصيل - حملة الأسهم - يفوض بعض سلطات اتخاذ القرار إلى وكيل - الإدارة - تؤثر قراراته على ناتج الوحدة، وتشير فروض نظرية الوكالة إلى وجود تعارض في المصالح بين الطرفين، ومن ثم

فإن الإدارة تسعى إلى اتخاذ قرارات تعظم منفعتها المتوقعة، وقد لا تؤدي إلى تعظيم ثروة حاملي الأسهم، ومن هنا فإن اختيار الإدارة لإحدى السياسات المحاسبية لمعالجة البنود الواردة بالقوائم المالية قد يؤدي إلى تقديرات محاسبية تعطى إشارات Signals في صالح الإدارة. وعلى ذلك فمن العوامل التي قد تدفع الإدارة إلى اختيار سياسة محاسبية دون أخرى، وبالتالي الوصول إلى تقديرات محاسبية مختلفة يكون لها تأثير على دلالة القوائم المالية ما يلي :

أ - نظرية الوكالة Agency Theory كما سبق توضيحها.

ب- ضعف الإدارة فقد أشارت دراسة شارما وستيفنسون ١٩٩٧ [23] إلى أن الإدارة في المنشآت ذات الأداء المنخفض تلجأ إلى التغيير الاختياري للسياسات المحاسبية Discretionary Accounting Policy Changes بما يؤدي إلى إظهار أرقام تحسن وضع القوائم المالية، وأن مثل هذا السلوك أقل اتباعاً في المنشآت ذات الأداء الجيد. وقد أشارت الدراسة إلى أن استخدام الإدارة للتغيرات في السياسات المحاسبية يكون بغرض تعظيم منفعتها الخاصة وهو ما يطلق عليه السلوك الانتهازي للإدارة Opportunistic Behaviour، وبالتالي تلجأ الإدارة إلى انتقاء السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل لزيادة الحوافز التي يمكن للإدارة الحصول عليها حالة اعتماد مكافآت الإدارة على الدخل المحاسبي بشكل مباشر.

جـ- عوامل خاصة بالاقتصاد الكلي فقد تلجأ الإدارة إلى تغييرات محاسبية تطوعية لتوازن الأثار التي يتعرض لها نشاط المنشأة بشكل إجباري، فقد أشارت دراسة بنكس وواسلي ١٩٩٤ [2, pp.1-10] إلى تلك العوامل بالمحددات الاقتصادية للاختيار المحاسبي التطوعي والتغييرات في السياسات المحاسبية الشائعة، والتي قد تزيد في ظل بعض الظروف الخاصة مثل :

- تزايد معدلات التضخم وخاصة في المنشآت التي تعاني من انخفاض قوي في المبيعات، وعدم نمو الأرباح السابق على تطبيق السياسة الجديدة.
- تدني معدلات تغطية الفوائد.
- معدلات مرتفعة لنسبة الديون لحقوق الملكية.

وقد أشارت دراسة إيركي وتيفا ١٩٩٨ [24] إلى أهمية تقييم المحتوى الإعلامي من خلال نماذج ثابتة أو متحركة لإدارة النقدية المتاحة من المخزون في التنبؤ بأداء الشركة في المستقبل ومدى احتمال تعرضها للفشل.

هذه النتائج قد تدفع الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية من شأنها إخفاء الأداء التشغيلي الضعيف، أو لخفض احتمال إلغاء الاتفاقيات المبرمة بين الوحدة والغير. والمجال هنا أمام الإدارة في معالجة كافة البنود منها على سبيل المثال الطرق الخاصة بحساب الإهلاك، طرق تخصيص المصروفات غير المباشرة الأخرى، إطفاء الأصول غير الملموسة، ترجمة العملات الأجنبية.

### ٢/٢/٤ أسواق رأس المال Capital Markets والمستثمرين Investors :

تلعب أسواق رأس المال دوراً هاماً في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الوحدات المختلفة، وتوجيهها إلى تلك الوحدات التي تستخدمها بكفاءة أكثر من غيرها. والقوائم المالية وسيلة لتوصيل معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بغرض المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام تلك الموارد. ومن ثم فإن القوائم المالية تلعب دوراً حيوياً فيما يتصل بفاعلية القرارات الاقتصادية، سواء على مستوى المستثمرالفرد أو على مستوى السوق المالي، ومن هنا تزايد الاهتمام بضرورة أن تعكس المحاسبة الواقع العملي، من حيث شرح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية المتعلقة بقياس المعلومات وظروف السوق، واتخاذ القرار، أو ما يعرف بالمحاسبة الوصفية The Positive Accounting.

وقد ظهرت أهمية نوعين من الدراسات المتعلقة بالسوق المالي في ظل ما يعرف بفرض كفاءة السوق المالية Efficient market hypothesis (EMH)، فهذا الفرض يشير إلى أن أسعار الأسهم في السوق هي انعكاس للمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية، هذه الدراسات هي :

- دراسة أثر التقديرات المحاسبية والممثلة للأرقام المحاسبية المنشورة على أسعار الأسهم في السوق.
- دراسة أثر السياسات المحاسبية البديلة على حركة أسعار الأسهم.

فقد أشارت دراسة يوسف، ١٩٩١ [25] إلى أن عائد الأسهم في الشركات الناجحة كان أكثر حساسية للتغيرات في عائد السوق للأسهم في الشركات الفاشلة، وأن الاستثمارات في أسهم الشركات كبيرة الحجم تتصف بدرجة خطر أعلى من الشركات الصغيرة. وقد قامت دراسة بريتون وتافلر ١٩٩٥ [26] باستقصاء أثر تجميل المعلومات على تقييم محللي وسماسرة الأسهم للأرقام المحاسبية السنوية للمنشآت، وقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأسعار الأسهم في السوق، وأن عدم وجود تصحيح مباشر للمحاسبة الإبداعية ليس من الضروري أن يؤدي إلى تسعير خاطيء في السوق.

وقد أوضحت دراسة جودارك وماكجراف ١٩٩٧ [27] إلى أن التنبؤات في ظل فروض السوق الكفء تشير إلى أن التغيرات في سعر السوق للأسهم سوف يتأثر بالتغيرات في الإجراءات المحاسبية التي تؤثر على الأرباح الواردة بالقوائم المالية، حيث أن مستخدمي القوائم سوف يفسروا أرقام الربحية بغض النظر عن الإجراءات المحاسبية التي اتبعت في إعدادها، باعتبار أن هناك قطاع كبير من المستثمرين الأفراد ليسوا ذوي خبرة Unsophisticated، وعادة لا يقومون بتعديل المعلومات الواردة في القوائم لتعكس التغيرات في الإجراءات المحاسبية، فالتركيز على الأرباح الواردة بالقوائم سوف يكون مبرر، وحافز لاختيار السياسات المحاسبية التي تجعل الأرباح المحققة مرضية.

ولقد قامت دراسة سكوجزفك ١٩٩٨ [22, pp. 365-372] بدراسة الاعتماد المتبادل Interdependence بين بعض الإفصاحات وبين المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن صافي الدخل، التوزيعات، والإصدارات الجديدة من الأسهم، توضح أي تغير في القيمة الدفترية لحقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية. ومن ثم تظهر أهمية مفهوم سلوك الإفصاح الرشيد Rational Disclosure Behaviour فالإدارة تلجأ إلى إفصاح تطوعي مناسب إذا كانت تتوقع أن مثل هذا الإفصاح سوف يُحسن القيمة السوقية لأسهم الوحدة.

فنمذجة أسعار السوق للأسهم كقيمة حالية للتوزيعات المستقبلية تستلزم الاهتمام بعاملين هما:-

أ - التوزيعات التي ستدفع في الفترات القادمة، ويمكن التعبير عنها كدالة من التوزيعات الماضية أو من الأرقام المحاسبية الحالية.

ب- سلوك السلسلة الزمنية لهذه الأرقام المحاسبية وتقييمها.

يتضح مما سبق أن الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية لها تأثير واضح على دلالة هذه القوائم، لأسواق المال والمستثمرين، وللدور الحيوي الذي تقوم به في آلية مراقبة إعادة توزيع الثروة بين الأطراف المختلفة في المجتمع، ومن ثم قد تلجأ إدارة الوحدة إلى اتباع بعض السياسات المحاسبية التي من شأنها تحسين أوضاع القيمة السوقية لأسهمها، بما يساعدها على اجتذاب المزيد من التمويل والاستثمارات.

### ٤/٢/٣ المقرضون Lenders، الدائنون التجاريون Trade Creditors، والموردون Suppliers :

ينحصر اهتمام هذه المجموعة من مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على معرفة ما إذا كانت المنشأة سوف تكون قادرة على مقابلة التزاماتها المالية، سواء في الأجل القصير أو في الأجل البعيد، ومن ثم فإن اهتمامهم هنا سيكون منصباً على عاملين مكملين لبعضهما البعض هما :

أ - الربحية Profitability أي مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح.

ب- السيولة Liquidity أي مدى قدرة المنشأة أو الوحدة على الوفاء بالالتزامات.

وإذا كان هناك شك في عدم قدرة الوحدة على الوفاء بالالتزامات، فقد تلجأ تلك الطوائف إلى فرض ترتيبات معينة خاصة بإدارة الوحدة المدينة، ومن هنا ظهر اهتمام الهيئات المهنية بضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية للوحدة في شكل قائمة، فقد أشار المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٧) المعدلة صياغته عام ١٩٩٢ بضرورة إعداد المنشآت لقائمة التدفق النقدي، وقد صنف المعيار المقبوضات والمدفوعات النقدية في ثلاث مجموعات أساسية هي :

أ - أنشطة تشغيلية.

ب- أنشطة استثمارية.

جـ- أنشطة تمويلية.

وكان الغرض من إعدادها هو تحقيق هدفين هما :

أ - هدف أساسي يتمثل في تزويد مستخدمي القوائم المالية لمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

ب- هدف ثانوي هو تزويد المعلومات على أساس نقدي للأنشطة السابق ذكرها، بحيث إذا ما استخدمت المعلومات الواردة في قائمة التدفق النقدي مع المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى، فإنها من الممكن أن تساعد كل من المستثمرين والمقرضين في تقييم الجوانب الآتية :

- مدى قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، وتوزيعات الأرباح،وحاجة المنشأة للتمويل.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المرتبطة بهذا الدخل.
- آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة معينة.

ولا شك أن مثل هذه المعلومات تكون مفيدة جداً للمقرضين والدائنين والموردين في تقييم المبالغ النقدية وتوقيتها وعدم التأكد للمتحصلات النقدية المتوقعة، حيث تتأثر تلك التوقعات بمقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها، ومقابلة حاجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية وإعادة الاستثمار.

وتأكيداً لأهمية هذه القائمة فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) معيار التقرير المالي عام ١٩٩١ حيث صنف البنود الرئيسة المطلوبة في قائمة التدفق النقدي على النحو التالي :

أ - الأنشطة التشغيلية.

ب- العوائد على الاستثمارات وخدمة الدين.

جـ- الضرائب.

د - الأنشطة الاستثمارية.

ولأهمية المعلومات المرتبطة بتلك القائمة أشارت دراسة جوب وروثرفورد ١٩٩٧[28] إلى قيام بعض الشركات البريطانية بعمل إفصاح اختياري Discretionary Disclosure عن ما يعرف بالتدفق النقدي الحر Free Cash Flow (FCF) وذلك لاهتمام فئات من مستخدمي القوائم المالية بالاعتماد على مفهوم التدفق النقدي في تحليل أداء المنشأة، بحيث يكون التركيز على الأداء الكلي أكثر من التركيز على جانب السيولة، وهو ما ورد في مسودة التعليق Exposure Draft التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة البريطاني في عام ١٩٩٥. وقد أشارت الدراسة إلى وجود مفاهيم عديدة للتدفق النقدي الحر يمكن تناولها من خلال اتجاهين هما :

١ - عن طريق الاستنتاج By Derivation : حيث يشار للتدفق النقدي الحر بأنه إما :

- التدفق النقدي من التشغيل مطروحاً منه الفوائد، التوزيعات المميزة، الإيجارات المدفوعة، الضرائب، وصافي الإنفاق الرأسمالي.
- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه الفوائد، الضرائب، التوزيعات، وصافي الإنفاق الرأسمالي.

٢ - من خلال التطبيق By Application ، فالتدفق النقدي الحر هو :

- المقدار المتاح لخدمة مقدمي رأس المال.
- النقدية المتاحة لتمويل الفائدة، الضرائب، التوزيعات قبل الاستثمار الاستراتيجي، والتخلص بالبيع من أصول معينة.

وقد أوضحت الدراسة أن مثل هذا الإفصاح الإضافي الاختياري قد يعيد هيكلة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات المطلوبة لإعداد قائمة التدفق النقدي تأتي من ثلاثة مصادر هي :

أ - ميزانيات مقارنة.

ب- قائمة الدخل للفترة الحالية.

جـ- بيانات عن عمليات مختارة.

ومن ثم فإن السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة سيكون لها تأثير على التقديرات المحاسبية، سواء في قائمة الدخل، أو في الميزانيات، أو في العمليات الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن هذه السياسات يكون لها تأثير واضح على مدلول تلك القوائم، وبالتالي يكون لها تأثير على مستخدميها من المقرضين والدائنين والموردين، بحيث تعطى دلائل أو إشارات قد تكون مضللة.

### ٤/٢/٤ موظفي الوحدة Employees :

ينبع الطلب من قبل موظفي الوحدة للمعلومات المالية من حقيقة أن الموظفين عادة ما ينصب اهتمامهم على تأمين عملهم، وبالتالي ربحية منشآتهم واستمرارها، ولذا فمن الممكن أن يستخدموا المعلومات المالية لعدة أغراض هي :

أ - مراقبة مدى صلاحية خطط وبرامج منافع التقاعد Retierment.

ب- مدى إمكانية استمراريتهم في المنشأة.

جـ- أكثر من ذلك قد تمثل المعلومات المالية عنصراً هاماً في اتخاذ قرار بمدى إمكانية مقاضاة صاحب العمل - على سبيل المثال الطلب الخاص بزيادة الرواتب، المعاش، أو أي شئون أخرى خاصة بهم -.

وقد اهتمت دراسة سكوت ١٩٩٤ [29] بتناول بعض التحليلات المرتبطة بخطط وبرامج التقاعد والمعاشات منها.

- العلاقة بين الإفصاح عن معلومات تتعلق بخطط المعاشات والتكلفة المرتبطة بالحصول على العمل والجهد المطلوب.
- العلاقة بين قيام المنشأة بالإفصاح عن معلومات إضافية لخطط المعاشات واختيار الإفصاح عن تكلفة المعاشات.

وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) والمعدل عام ١٩٩٣ والخاص بتكاليف منافع التقاعد، إلى أن منافع التقاعد تعتبر عنصراً هاماً لمجموعة التعويضات التي تقدمها المنشأة لموظفيها، ومن المهم أن تتم المحاسبة عن تكلفة تقديم منافع التقاعد بشكل صحيح، وأن يتم الإفصاح المناسب عنها في البيانات المالية للمنشأة.

وهناك برامج متعارف عليها هي :

أ - برامج أو خطط منافع التقاعد Retirement Benefits Plans.

ب- برامج المساهمة المحددة Defined Contribution Plans.

جـ- برامج المنافع المحددة Defined Benefits Plans.

وقد أوضح المعيار إلى أن هناك عدة طرق لتقييم المنفعة المستحقة يمكن تصنيفها تحت مجموعتين هما :

**المجموعة الأولى :** طرق تقييم المنفعة المستحقة.

**المجموعة الثانية :** طرق تقييم الوحدة الإضافية المتوقعة.

وقد استكمل هذا المعيار بمعيار رقم (٢٦) والمعاد صياغته عام ١٩٩٤ والخاص بالمحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد، حيث أشار إلى ضرورة احتواء تقرير برنامج منافع التقاعد على المعلومات الآتية :

أ - بيانات عن التغيرات في صافي الموجودات المتاحة للمنافع، والأساس المتبع في تقييم الموجودات.

ب- ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

جـ- وصفاً للبرنامج، وأثر أي تغيرات حدثت عليه خلال الفترة.

وقد أشارت دراسة توماس وآخرون ١٩٩٨ [6, pp. 230-238] إلى أهمية قيام المنشأة بالإفصاح عن المخصصات الخاصة بالمحاسبة عن منافع ما بعد التقاعد، وذلك من خلال تقدير الالتزام المتوقع من تنفيذ البرامج المرتبطة به، وقد حددت الدراسة صور التقديرات ما قبل التنفيذ، ودقتها، والعوامل المرتبطة بعدم دقة هذه التقديرات، وقد قارنت الدراسة بين تنبؤات الإدارة مع نموذج للتقدير يعتمد على المدفوعات النقدية ودوران الموظفين Turnover Employee. وقد خلصت الدراسة إلى أن تقديرات الإدارة تأخذ شكل إما قيمة محددة أو مدى وأن معدل الخطأ كان في حدود ١٠٪.

يتضح مما سبق أن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة في تقييم موجودات برنامج التقاعد لها تأثير على صافي الموجودات المتاحة للمنافع، كما أن هناك عدة صور لبرنامج التقاعد يمكن للوحدة الاختيار من بينها، ولا شك أن الإفصاح عن مثل هذه السياسات المحاسبية والتي ستؤدي إلى تقديرات مختلفة للبنود، سيكون لها تأثير على مدلول ومدى إفصاح التقارير الإضافية المنشورة مع القوائم المالية على مستخدمي وموظفي الوحدة.

### ٤/٢/٥ الجمهور Public والعملاء Customers :

يهتم الجمهور بشكل عام بمدى تأثير المنشأة أو الوحدة على المجتمع والأفراد، فقد تساهم الوحدة في الاقتصاد المحلي، من خلال توفير فرص عمل جديدة، أو القيام بأعمال لحماية البيئة من التلوث. كما يهتم العملاء بالمعلومات المالية المتعلقة باستمرارية المنشأة في عرض السلع، أو في توفير خدمات ما بعد البيع - في صورة صيانة وإصلاح -، أيضاً يرغب الجمهور والعملاء في معرفة ما إذا كان هناك موقف احتكاري للمنشأة يعرضهم للاستغلال من قبلها.

ومن ثم فإن البيانات المالية المنشورة للجمهور والعملاء تساعد على توفير معلومات عن اتجاهات الوحدة والتطور في أنشطتها، فلم يعد الوقت يسمح بفصل البيئة عن الدراسات المحاسبية، فإن أهمية التطورات الاقتصادية وتعظيم أرباح الوحدة، لا يعني أن يكون ذلك على حساب البيئة، ولقد بدأ الاهتمام مؤخراً بما يعرف بالإفصاح الاجتماعي Social Disclosure ودراسة العوامل المؤثرة فيه ومجالاته، فقد تناولت دراسة هاكستون وميلن ١٩٩٦ [30] العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص الوحدة في ظل تشريعات مختلفة لدول مختلفة ولصناعات مختلفة، فقد تلقى بعض هذه التشريعات عبء ومسئولية أكبر على الوحدات من ناحية أثر نشاطها على البيئة.

وقد تعرضت دراسة آدامز وآخرون ١٩٩٨ [31] إلى العوامل التي لها تأثير على الإفصاح الاجتماعي، وذلك باستخدام مفهوم تحليل المحتوي Content Analysis، حيث تم تطبيق هذا البحث على عينة من الشركات في ست دول أوروبية تتشابه في بعض الخصائص - مثل التقارب الجغرافي، الاقتصادي - ولكنها تختلف في جوانب أخرى مثل :

- الثقافة Culture.
- النظم المحاسبية Accounting Systems.
- نظم التمويل والبنوك Banking and Finance.
- النظم التشريعية Legislative Systems.
- موقف المجتمع تجاه قواعد التشريع للوحدات ومدى مسئوليتها تجاه المجتمع.

وقد أوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في الإفصاح الاجتماعي وفي نماذج التقرير الاجتماعي للمنشأة Corporate Social Reporting Patterns وهي :

١ - حجم المنشأة Company Size.

٢ - المجموعات الصناعية Industrial Grouping.

٣ - البلد مقر المنشأة Country Domicil.

كما أشارت الدراسة إلى أن الإفصاح الاجتماعي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فئات وهي :

١ - التقرير البيئي Environmental Reporting.

٢ - تقرير عن اهتمامات وقضايا الموظفين Employee Issues.

٣ - تقرير عن القيم الأخلاقية Ethical Reporting.

مع مراعاة أن جميع المعلومات الاجتماعية هي في حقيقتها معلومات ترتبط بالقيم الأخلاقية، وهي تتضمن مدى واسع من المواضيع المحددة منها :

- علاقات العميل Customer Relations.
- التفاعل مع المجتمع Community Involvement.
- الفرص المتساوية Equal Opportunities.
- الأنشطة الخيرية والسياسية Charitable and Political Activities.
- مدى درجة أمان المنتج Product Sfety.

ويلاحظ أن المواضيع السابقة تشمل اهتمامات العملاء بشكل واضح، وقد بدأ الاهتمام بمدى إمكانية وضع قياس إجمالي للإفصاح الاجتماعي للمنشأة Measure of Total Corporate Social Disclosure، وما إذا كان مثل هذا الإفصاح يجب أن يتم بشكل إجباري أو اختياري.

ولقد أشارت إحدى المقالات الواردة بمجلة تايم Time Magazine في فبراير ١٩٩٩ [32] إلى واقعة قيام شركة شل Shall للبترول بإصدار التقرير السنوي الأول لها، والذي يحدد الأداء الاجتماعي للشركة، وذلك بعد الانتقادات التي تعرضت لها الشركة في نيجيريا، باعتبارها أحد المسئولين عن التلوث البيئي هناك، وقد أفصح التقرير عن وعود الشركة بتحقيق الأمور الآتية :

١ - إمكانية قيام بعض المنظمات الغير حكومية بمراقبة ظروف العمل للعاملين.

٢ - خفض تلوث الهواء، وتوفير التعليم، وتقديم قروض للعاملين.

ولا شك أن المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الوحدات، والتي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، وما يرتبط بها من برامج ومشاريع يمكن الإفصاح عنها في التقرير الاجتماعي للوحدة، سيكون لها تأثير على مستخدمي القوائم المالية، خاصة وأن مثل هذه البرامج توجد سياسات وأساليب عديدة لقياسها، فعلى سبيل المثال هناك عدة مداخل لقياس تكاليف التلوث الضوضائي وكل منها سيكون له تأثير على أرباح الوحدة، ومن ثم يجب الاهتمام بحقيقة جوهرية وهي أن الأرباح والمبادئ من الممكن أن يتماشيا معاً، وأن العوامل البيئية لها تأثير على قرارات المستهلك والجمهور، وأن هناك حاجة لمزيد من البحث والدراسة في مجالات الأدب المحاسبي لتوضيح أهمية وكيفية الإفصاح عن مثل هذه السياسات.

### ٦/٢/٤ الهيئات الحكومية Government and its Agencies :

ويتمثل طلب تلك الهيئات على المعلومات المحاسبية لأغراض عديدة منها :

- الأغراض الضريبية بهدف تحديد السياسات الضريبية.
- وضع الخطط الاقتصادية بهدف المساعدة في صياغة الخطط الاقتصادية على المستوى القومي.

ولأهمية مثل هذه الأغراض فقد تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) المعاد صياغته عام ١٩٩٤ والخاص بالمحاسبة عن ضرائب الدخل، أهمية توضيح الفروقات بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي على أساس أن أهم هذه الفروق يرجع إلى :

١ - أن مخصص الضرائب المستحقة يحتسب وفقاً للقواعد الضريبية الصادرة من الجهة التشريعية، وأن هذا قد يختلف عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تحديد الدخل المحاسبي. وينعكس أثر هذا الاختلاف على علاقة مخصص الضرائب المستحقة الدفع والدخل المحاسبي المدرج بالقوائم المالية.

٢ - فروقات دائمة تنشأ من استبعاد بعض البنود عند احتساب الدخل المحاسبي مع عدم استبعادها عند تحديد الدخل الضريبي - مثل بعض التبرعات -.

٣ - فروقات التوقيت تنشأ عن اختلاف معدل الاستهلاك المستخدم في تحديد الدخل المحاسبي والضريبي، وكذلك مدى الاعتراف بأحد بنود الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق أو الأساس النقدي من وجهة نظر التشريع الضريبي.

يتضح مما سبق أن السياسات المحاسبية سيكون لها تأثير على أرقام قائمتي الدخل والمركز المالي مما قد يكون مؤشر للهيئات التشريعية بالدولة عند تعاملها مع الوحدة.

وكذلك أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٠) والمعاد صياغته عام ١٩٩٤ والخاص بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، بأنه يتوجب الإفصاح عما يلي :

١ - السياسات المحاسبية بشأن المنح الحكومية، بما في ذلك الطرق المتبعة في عرضها ضمن القوائم المالية.

٢ - طبيعة ومدى المنح الحكومية التي يعترف بها ضمن القوائم المالية.

يتضح مما سبق أن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة في إعداد التقديرات المحاسبية لبنود القوائم المالية سيكون لها تأثير واضح على مدى دلالة القوائم المالية، لمجموعات مستخدمي تلك القوائم. وبالتالي فإن الطلب على القوائم المالية يأتي من مصادر ذات تعارض ضمني، وبالتالي حين تطلب المعلومات بواسطة هذه المجموعات المختلفة فإن الاهتمام الذاتي لكل مجموعة عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار، وفي هذه الحالة فإن

المعايير المحاسبية ربما تلعب دوراً هاماً في تنظيم المعلومات المالية، بما يحقق التزاوج بين الدراسات النظرية والممارسات العملية، بما يؤدي إلى تنمية دور القوائم المالية في تحقيق الرشد الاقتصادي لمتخذ القرار.

### ٣/٤ السياسات المحاسبية في بعض الدول وقياس الربح :

لا يقتصر الأمر على اختلاف السياسات المحاسبية البديلة المتاحة أمام إدارة الوحدة في إحدى الدول، للاختيار من بينها عند إعداد التقديرات المحاسبية للبنود الواردة بالقوائم المالية، حيث أن التشريعات ما بين الدول وبعضها البعض، قد تفرض معالجات محاسبية معينة لتلك البنود ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على قياس الربح.

ومما لا شك فيه أنه في ظل النظام الاقتصادي الجديد والذي يتسم بالعولمة Globalization، وأهمية تدفق الاستثمارات بين الدول وبعضها البعض، من خلال الشركات متعددة الجنسية، ظهرت الحاجة إلى أهمية دراسة عدم التجانس Disharmony بين المفاهيم المحاسبية ذات القبول العام والمتفق عليها وبين المفاهيم المطبقة في بعض الدول حتى يتسنى مراعاة ذلك عند إعداد القوائم المالية، لظهور مجموعة جديدة من مستخدمي هذه القوائم وهي الشركات القابضة بدولة الاستثمار، أو لأغراض تداول الأسهم في أسواق المال الأجنبية، ومن ثم الاهتمام بالبحث عن مقياس لقابلية مقارنة الربح في ظل تلك المعالجات المختلفة. وقد أشارت دراسة ويتمان وآخرون ١٩٩٨ [8, p. 207] إلى تزايد الضغوط الدولية لتحسين القابلية لمقارنة الإفصاحات والمعلومات المحاسبية في ضوء الاهتمامات المختلفة في العديد من الدول، حتى يمكن بيان التسويات التي من شأنها الحد من الفجوة في الأرباح المحددة في ظل التشريعات المختلفة سواء فيما يتعلق بكل من :

- إعادة تقييم الأصول.
- التمييز بين الأصول والمصروفات.
- معالجات الإهلاك.

حتى تتحقق مرونة القياس المحاسبي في ظل أوضاع العولمة. ويوضح الجدول رقم (٥) بعض الاختلافات الجوهرية بين السياسات المحاسبية البريطانية والأمريكية للفترة من ١٩٨٨-١٩٩٤ مقارنة مع الجوانب المرتبطة بها في المعايير الدولية.

## جدول رقم (٥)*

## الاختلافات الجوهرية للسياسات المحاسبية في بعض الدول

| التشريعات / البنود | المبادئ المحاسبية ذات القبول العام GAAP | المبادئ المحاسبية في بريطانيا | معايير المحاسبة الدولية IAS |
|---|---|---|---|
| ١) المخزون | السماح باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) ، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) | في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٨ أشار بيان رقم (٩) SSAP 9 حث بالتشجيع لاتباع FIFO ولكن البيان رقم (٩) SSAP 9 سمح بـ LIFO ولكن غير مسموح به لأغراض الضرائب .<br>لا تؤثر في التسوية منذ قبلت أمريكا استخدام FIFO . | - يتطلب المعيار رقم (٢) أدنى تكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق .<br>- طريقة FIFo هي المعالجة المفضلة ، وقد يسمح بطريقة LIFO كبديل . |
| ٢) تصحيح الأخطاء الناتجة عن تغير السياسة المحاسبية | الأثر المتجمع للتغير يظهر كعنصر منفصل في حساب الربح والخسارة في ظروف خاصة يسمح بإعادة صياغة تقديم أرقام السنة السابقة . | ● في عام ١٩٨٨ أشار بيان رقم SSAP 6 إلى تسوية الأرباح المحتجزة أول المدة وتعديل المعلومات المقارنة .<br>● في عام ١٩٩٤ أشار بيان معايير إعداد التقرير المالي FRS 3 إلى استمرار اتباع ذات المدخل . | المعالجة المفضلة هي تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لأخذ الأثر المتجمع على الربح .<br>الإجراء البديل هو التصحيح في الفترة الحالية ، وإعطاء معلومات إضافية كافية حول التغير . |
| ٣) شهرة المحل | رسملة ثم إطفاء الشهرة خلال فترة لا تزيد عن ٤٠ سنة طبقاً لما ورد بما أشار إليه مجلس مبادئ المحاسبة APB رقم (17) | ● استهلاكها فوراً مقابل احتياطيات<br>● إطفاءها خلال العمر الاقتصادي للانتفاع بها يسمح به ولكن نادر ما يطبق SSAP (20) | تطفأ عبر فترة ٢٠ سنة طبقاً للمعيار رقم (22) IAS |
| ٤) تقييم الممتلكات والمعدات | التكلفة التاريخية فقط APB(6) | سمحت بالتقدير كبديل للتكلفة التاريخية وأن الإهلاك يجب أن يعتمد على القيمة المعاد تقييمها SSAP (12) | المعالجة المفضلة هي التكلفة التاريخية (16) IAS والتقدير هو البديل المسموح به . |
| ٥) رسملة تكاليف التطوير | الاستهلاك الفوري لها طبقاً لبيان معايير المحاسبة المالية SFAS(86) | سمحت بالاعتراف بها كأصل إذا توافرت معايير خاصة ، والاختيار لإهلاكها مسموح به SSAP(13) | رسملة التكاليف مع شروط خاصة يجب توافرها IAS(9) |
| ٦) منافع ما بعد التقاعد | يتم تقدير إجمالي التكاليف المستقبلة لتوفير بعض المنافع والاعتراف بها كمصروف SFAS(106) | الاعتراف بأن تكلفة المعاشات تتم على أساس نظامي رشيد مع المرونة في تحديدها SSAP(24) | المعالجة المفضلة هي استخدام طريقة تقييم المنافع المستحقة والأسلوب البديل طريقة تقييم المنافع المحددة (19) IAS |

* المصدر (Weetman, p. et al., 1998) .

## (٦) خلاصة البحث :

تناول البحث استقراء تحليلي لبعض الكتابات الحديثة في مجال أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية. ولقد سبق ذلك تقديم أولي لمفهوم التقديرات المحاسبية، والمحددات المؤثرة في إعدادها، وأوضح الباحث أن الدراسات الحديثة في هذا المجال أشارت إلى أن التقديرات المحاسبية تخضع للتغيرات المرتبطة بالواقع العملي للبيئة المحيطة، وينعكس أثرها على القوائم المالية.

ثم انتقل البحث إلى بيان السياسات المحاسبية التي يمكن اتباعها في إعداد التقديرات المحاسبية، مشيراً إلى أن هذه السياسات تعطي مجموعات متباينة بشكل جوهري من البيانات المحاسبية، فالمرونة وعدم الاتساق في الأعراف المحاسبية الموجودة والمتطلبات القانونية سمح بتوافر ممارسات بديلة لتلك السياسات، وقد نتج عن ذلك ما يمكن أن يطلق عليه المحاسبة الإبداعية، وقد تم تحليل بعض هذه السياسات من وجهة نظر الهيئات المهنية، والفكر المحاسبي وممارسي المهنة، وذلك من حيث المفهوم وأثرها على القوائم المالية والمحددات التي ترتبط بكل منها، وهذه السياسات هي تلك المتعلقة بكل مما يلي :

- طرق تقدير المخزون.
- طرق تقدير إهلاك الأصول الملموسة.
- طرق إطفاء شهرة المحل.
- طرق تقدير مخصص الديون المشكوك فيها.
- طرق تخصيص المصروفات غير المباشرة.

ثم انتقل البحث إلى بيان العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ودلالة القوائم المالية، مع بيان أهمية الإفصاح الاختياري أو التطوعي في توفير معلومات تكميلية توضح العلاقة بين السياسات المحاسبية والأرقام المحاسبية.

وأخيراً تم تحليل أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم، وظهور مفهوم تجميل المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توضيح أثر اختلاف التقديرات المحاسبية لمجموعات مستخدمي القوائم ودلالة هذه التقديرات بالنسبة لكل من :

- إدارة الوحدة.
- سوق المال والمستثمرين.
- الدائنين والمقرضين.
- موظفي الوحدة.
- الجمهور والعملاء.
- الهيئات الحكومية.

ثم أشار الباحث إلى أهمية دراسة بعض الاختلافات الجوهرية للسياسات المحاسبية في بعض الدول عند معالجة بعض البنود. وأهمية ذلك لتحسين القابلية لمقارنة الإفصاحات والمعلومات المحاسبية، في ضوء الاهتمامات المختلفة في العديد من الدول وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية المستحدثة، وبما يحقق مرونة القياس المحاسبي.

# المراجـــع

[1] Aitken, M. and L. Janice, Determinant of Accounting Policy Choice in the Australianroperty Industry: A Portfolio Approach, Accounting and Finance, Nov., 1994, pp. 1-20.

[2] Pincus, M. and C. Wasley, The Incidence of Accounting Changes and Characteristics of Firms Making Accounting Changes, Accounting Horizon, June, 1994, pp. 1-10.

[3] Kathy, P. and B. Mark, Errors in Accounting Estimates and Their Relation to Audit Firm Type, Journal of Accounting Research, Spring 1996, pp. 151-171.

[4] Linda, E., Real Numbers Don't Deceive, Nation's Business, March, 1997, pp. 51-52.

[5] Imhoff, E., J. Robert and D. Wright, Operating Leases: Income Effects of Constructive Capitalization, Accounting Horizon, June, 1997, pp. 12-32.

[6] Thomas, N., P. Posewark and S. Jerry, An Investigation of the Accuracy of Pre-Implementation Estimates Required by SAB 74, Journal of Accounting & Public Policy, Autum, 1998, pp. 227-242.

[7] Parkinson, C., Financing Overseas Operations: A Global Strategy, Management Accounting, Sept., 1998, pp. 58-60.

[8] Weetman, P., C. Adams and S. Gray, Profit Measurement and UK Accounting Standards: A Case of Increasing Disharmony in Relation to us GAAP and IAS, Accounting and Business Research, Summer, 1998, pp. 189-207.

[9] Hope, J. and R. Fraser, Building A New Management Model for the Information Age, Management Accounting, January, 1999, pp. 16-21.

[10] Richard, B., Implementing the Sop on Risks and Uncertainties, CPA Journal, Feb., 1997, pp. 36-41 .

[11] International Accounting Standards Committee "International Accounting Standards" The Full Text of All International Accounting Standards Extant at 1 January 1998, and current Exposure Drafts, London, England, 1998, pp. 67-514 .

[12] Gale, N. and K. Jerry, The Practitioner's Role in Accounting for Asset Impairment, National Public Accountant, Jul., 1997, pp. 28-31.

[13] Naser, K., Creative Financial Accounting: its Nature and Use, Prentice-Hall, International, UK. , 1993.

[١٤] عبد الرحيم، علي وآخرون، التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وثائق مؤتمر أقسام المحاسبة لجامعات دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية الدولي الأول، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٦، ص ص ٣٩٧ - ٤٣١.

[١٥] هندريكس، إلدون س، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، ص ص ٥٣٠ - ٦٦٨.

[16] Cristy, B., Estimating Inventory Shrinkage, Tax Adviser, Jul., 1997, p. 408.

[17] Laurence, R., Are your Assets Impaired, Accountancy, Jul., 1998, p. 90.

[18] Robert, S., Should Accounting be "Green and Smooth Inviting"?, Journal of Financial Statement Analysis, Winter, 1997, pp. 75-87.

[19] Skinner, C., Allocation and the Validity of Incremental Principle, Accounting and Business Research, Winter, 1987, pp. 75-78.

[20] Watts, R. and J. Zimmerman, Positive Accounting Theory, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1986.

[21] Bryan, S., Incremental Information Content of Required Disclosures Contained in Management Discussion and Analysis, The Accounting Review, 1997, pp. 285-301.

[22] Skogsvik, K., Conservative Accounting Principles, Equity Valuation and the Importance of Voluntary Disclosures, British Accounting Review, December, 1998, pp. 362-379.

[23] Sharma, D. and P. Stevenson, The Impact of Impending Corporate Failure on the Incidence and Magnitude of Discretionary Accounting Policy Changes, British Accounting Review, June, 1997, pp. 129-153.

[24] Erkki, L. and L. Teifa, Cash Management Behavior and Failure Prediction, Journal of Business Finance and Accounting, Sep/oct, 1998, pp. 893-919.

[٢٥] يوسف، محمد محمود، العائد المحاسبي والمحتوى الإعلامي للإعلان عن التوزيعات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد ٨، العدد ٢، ١٩٩١، ص ص ٤٣٩ - ٤٥٧.

[26] Breton, G. and J. Taffler, Creative Accounting and Investment Analyst Response', Accounting and Business Research, Spring, 1995, pp. 81-92.

[27] Goodacre, A. and J.Mcgrath, An Experimental Study of Analysis' Reactions to Corporate R & D Expenditure, British Accounting Review, June, 1997, pp. 155-160.

[28] Jupe, R. and B. Rutherford, The Disclosure of "Free Cash Flow" in Published Financial Statements: A Research Note, British Accounting Review, September, 1997, pp. 231-240.

[29] Scott, T., Incentive and Disincentive for Financial Disclosure: Voluntary Disclosure of Defined Benefit Pension Plan Information by Canadian Firms, The Accounting Review, January, 1994, pp. 26-39.

[30] Hackston, D. and M. Milne, Some Determinant of Social and Environmental Disclosure in New Zealand Companies, Accounting, Auditing and Accountability Journal, 1996, pp. 77-82.

[31] Adams, C., W. Hill and C. Roberts, Corporate Social Reporting Practices in Western Europe: Legitimating Corporate Behavior?, British Accounting Review, March, 1998, pp. 1-15.

[32] Anonymous, Giving Some of It Back, The Time Magazine, February 15, volume 153, No. 6. 1999.